



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في عملية اتخاذ القرار  
-دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم EPM-

تحت إشراف الأستاذ:  
-أ.د. بوزيان العجال

إعداد الطلبة:  
-بن حليمة ياسين  
-بن مبارك رابح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
تمار خديجة	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم	رئيسا
بوزيان العجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
شمال نجاة	أستاذة محاضرة -ب-	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

نهدي بحثنا هذا إلى:

- أولاً الوالدين الكريمين الذين مدوا لنا يد العون على طول المشوار الدراسي وكانوا في جانبنا في فترة إنجاز هذا البحث.
- الأهل والأقارب
- الأصدقاء الأعزاء وكافة الزملاء في الجامعة.
- دون أن ننسى الطلبة المقبلين في السنوات القادمة على مناقشة مذكراتهم عسى أن يفيدهم هذا البحث.

## التشكرات

الحمد والشكر لله قبل كل شيء الذي بفضلله توفقنا لإنجاز هذا البحث.

أما بعد:

فنتوجه بتقديم خالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف "بوزيان العجال" الذي نكن له كل الاحترام والتقدير، والذي لم يبخل علينا في مد يد العون وتقديم النصائح والتوجيهات القيمة أثناء إنجازنا للبحث. كما نشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا من وقتهم وجهدهم الثمين لمناقشة بحثنا وتقديم ملاحظاتهم القيمة التي ساهمت بشكل كبير في إثرائه وإفادته، دون أن ننسى جميع من ساعدنا وكان بجانبنا طوال مشوارنا الجامعي.



# فهرس المحتويات

## قائمة المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	التشكرات
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
أ-ث	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية</b>	
2	تمهيد
2	المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي
2	المطلب الأول: تطور التدقيق ومفهومه
8	المطلب الثاني: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي
10	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي
11	المطلب الرابع: تصنيفات التدقيق الداخلي
14	المبحث الثاني: ضوابط التدقيق الداخلي
14	المطلب الأول: تنظيم التدقيق الداخلي وموقعه داخل التنظيم الإداري
18	المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي
20	المطلب الثالث: معايير الممارسة المهنية لوظيفة التدقيق الداخلي
23	المطلب الرابع: قواعد السلوك لوظيفة التدقيق الداخلي
24	المبحث الثالث: عموميات حول القوائم المالية
24	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
25	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية
29	المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية
30	ملخص الفصل
<b>الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية</b>	
32	تمهيد
32	المبحث الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية
32	المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه
34	المطلب الثاني: خصائص ومقومات نظام الرقابة الداخلية الجيد

35	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية
37	المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر
37	المطلب الأول: إدارة المخاطر وأهدافها
39	المطلب الثاني: أنواع المخاطر وخطوات إدارتها
42	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر وإدارتها
43	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار
43	المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار
44	المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار وأنواعه
48	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار
49	ملخص الفصل
	الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في مؤسسة ميناء مستغانم
51	تمهيد
51	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم
51	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم
52	المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم
53	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم
58	المبحث الثاني: آلية تنفيذ التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم
58	المطلب الأول: تنظيم التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم
59	المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم
62	المطلب الثالث: إجراءات تدقيق القوائم المالية
63	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم
64	المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية
65	المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر
65	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار
69	ملخص الفصل
71	خاتمة عامة
75	قائمة المصادر والمراجع
81	الملاحق
/	ملخص

قائمة الجداول والأشكال:

1. قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	التطور التاريخي للتدقيق	الجدول 01
09	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	الجدول 02

2. قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	الوظائف الأساسية في قسم التدقيق الداخلي	الشكل 01
18	موضع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية	الشكل 02
47	أنواع القرارات في المستويات الإدارية	الشكل 03
55	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	الشكل 04
58	الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي	الشكل 05

قائمة الاختصارات:

الاختصار	معنى الاختصار
AICPA	American institute of certified public accountants
IIA	Institute of internal auditors
IFAC	International federation of accountants
IFACI	Institut français de l'audit et du contrôle interne
FASB	Financial accounting standards board
EPM	Entreprise portuaire de MOSTAGANEM
ONP	Office national des ports
SONAMA	Société nationale de manutention
CNAN	Compagnie nationale algérienne de navigation

# مقدمة عامة

## مقدمة:

شهد العالم تحولات هائلة في حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية عبر التاريخ، حيث انتقلت من معاملات بسيطة إلى عمليات متفرعة واسعة النطاق، وتحولت من مؤسسات صغيرة إلى كيانات ضخمة ذات هياكل إدارية معقدة. أدى هذا التطور إلى إعطاء أهمية أكبر للجانب المحاسبي، مع ضرورة القيام بعمليات المراقبة والتدقيق للتأكد من صحة الحسابات وتصحيح الانحرافات والأخطاء لضمان سير عمل المؤسسة بشكل فعال وتحقيق ازدهارها وتطورها على المدى الطويل.

وعلاوة على تطور حجم المعاملات وتعقيدها، برز عامل آخر زاد من أهمية عملية التدقيق الداخلي، وهو انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة. أدى ذلك إلى صعوبة تحكم المالكين أو أصحاب رأس المال في إدارة مؤسساتهم بشكل مباشر، مما جعل تطوير الأنظمة الرقابية ضروريًا، بما في ذلك التدقيق الداخلي، لضمان اتباع أفضل الممارسات الإدارية وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

من هذا المنظور، يُعتبر التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة. وتُعد الحاجة إليه حتمية للمصادقة على القوائم المالية والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة وذات مصداقية، سواء للأطراف الداخلية مثل الإدارة والموظفين، أو الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والهيئات التنظيمية. كما يُساهم التدقيق الداخلي في تعزيز سيطرة الإدارة على المؤسسة وكل ما يحدث فيها من عمليات، مما يُعزز من كفاءة وفعالية العمليات ويُقلل من المخاطر، كما يحسن من سير عمليات المؤسسة من خلال القرارات المستنيرة التي تتخذها المؤسسة على ضوء ما يقدمه التدقيق الداخلي من معلومات حول ما تطرقنا إليه من إدارة للمخاطر، تقييم للبيانات المالية والنظم الرقابية وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية؟

## الإشكاليات الفرعية:

يندرج ضمن الإشكالية السابقة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو تعريف التدقيق الداخلي والقوائم المالية؟ ما هي أنواعهم وضوابطهم؟

- ما هو محتوى نظام الرقابة الداخلية؟ ما هي علاقته بالتدقيق الداخلي؟

- كيف يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ قرارات صائبة في مؤسسة ميناء مستغانم؟

## الفرضيات:

- التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقييم صدق، دقة وفعالية العمليات في المؤسسة الاقتصادية، أما القوائم المالية هي تقارير دورية تعدها المؤسسات الاقتصادية للإخلاصة حول وضعها المالي ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية محددة.

- يندرج ضمن نظام الرقابة الداخلية عدة مكونات تساعد في مجملها في تقييم المؤسسة.

-تمثل مساهمة التدقيق الداخلي في كونه أداة تصحيحية لمسار مؤسسة ميناء مستغانم، حيث يُساعد في اتخاذ القرارات الصائبة بناءً على معلومات صادقة ودقيقة.

### أهداف الدراسة:

- التعرف على التدقيق الداخلي ومقوماته والمراحل المختلفة التي يمر بها.
- إبراز أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية باعتباره أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة.
- التعرف على العلاقة التي تربط التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية.
- إبراز دور التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية بشكل عام ومؤسسة ميناء مستغانم بشكل خاص.

### أهمية الدراسة:

- التدقيق الداخلي أداة إدارية فعالة تهدف إلى تقييم العمليات وأنظمة الرقابة داخل المؤسسة. كما يُعدّ أداة أساسية للتحقق من صحة المعلومات والبيانات المحاسبية، وداعماً لاتخاذ قرارات المؤسسة وتحقيق فعالية الأداء.
- على الرغم من أهمية التدقيق الداخلي، تواجه الجزائر بعض المعوقات التي تحول دون تطبيقه بالشكل الأمثل، ونذكر منها:
- نقص الوعي بأهمية التدقيق الداخلي في بعض المؤسسات.
- غياب قانون خاص بالتدقيق الداخلي ينظم عمله ويحدد دوره ومسؤولياته.
- وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، والتذكير بضرورة إعطائه العناية اللازمة.

### المنهج المستخدم:

بالنسبة لدراسة التطور التاريخي لكل من التدقيق عامة والتدقيق الداخلي بشكل خاص اعتمدنا على المنهج التاريخي، ومن ثم اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في باقي البحث.

### الدراسات السابقة:

-فلاح علي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير (تحت عنوان: "دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم)، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، سنة 2016، أهم نتائج البحث: تتوقف درجة مساهمة التدقيق الداخلي في عملية تحسين الأداء في المؤسسة على مدى قناعة المستويات الإدارية المختلفة بأهمية التدقيق الداخلي، كأداة فعالة تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي يمكن الوثوق والاعتماد عليها.

-بن حمو زهرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير (تحت عنوان: "دور التدقيق الداخلي في دعم وتفعيل القرار داخل المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم")، جامعة عبد الحميد بن باديس—مستغانم-، سنة 2018، أهم نتائج البحث: تتمثل القيمة المضافة لمهام المدقق بالمؤسسة في الحصول على معلومات موثوقة وذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التي تعتبر نقطة انطلاق بالنسبة لجميع النشاطات التي تتم داخل المؤسسة.

-عمامرة عبد الله وبن جيلالي أبو القاسم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير (تحت عنوان: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائية" دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم")، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، سنة 2022، أهم نتائج البحث: إن قيام المدقق الداخلي بمراجعة القوائم المالية تعزز الثقة والمصداقية بها، كما يعتبر نجاح المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات مرهونا بالكشوفات المالية والتي هي نتاج لسياساتها.

### حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: سيتم التطرق في نطاق الموضوع لمفاهيم التدقيق بشكل عام والتدقيق الداخلي بشكل خاص وضوابطه، القوائم المالية وأنواعها، نظام الرقابة الداخلية إضافة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.

الحدود المكانية: ستمت الدراسة في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في مؤسسة ميناء مستغانم.

الحدود الزمنية: بالنسبة للجانب النظري: سيكون من نشأة التدقيق منذ القديم حتى الوقت الحالي.

بالنسبة للجانب التطبيقي: الدراسة ستكون في حدود 2023-2024 أو في الفترات الأخيرة التي تسبقها.

### تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول رئيسية:

-الفصل الأول: يشمل المفاهيم الأساسية حول التدقيق الداخلي وتطوره التاريخي، ضوابطه، إضافة لمفاهيم عامة حول القوائم المالية.

-الفصل الثاني: يشمل هذا الفصل دور التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية من عدة جوانب (تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر وصناعة القرار).

-الفصل الثالث: وخصصنا الفصل الثالث لدراسة دور التدقيق الداخلي على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم-دراسة حالة-.

# الفصل الأول:

"الإطار النظري للتدقيق الداخلي

والقوائم المالية"

تمهيد:

ميدان التدقيق هو عبارة عن ميدان واسع شهد تطوراً كبيراً ومتواصلاً على مر الأزمنة حيث أصبح يتمتع بأهمية بالغة في العديد من الجوانب الهامة في المؤسسة عن طريق ضمان التدقيق الداخلي لصحة وسلامة العمليات التي تتم داخل المؤسسة ومدى عدالة المعلومات المالية في التعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ولقد حاولنا في هذا الفصل أن نسلط الضوء على بعض العموميات والمفاهيم المتعارف عليها حول التدقيق عامة والتدقيق الداخلي بشكل خاص إضافة للتعرف على القوائم المالية حيث سنتناول ذلك في ثلاثة مباحث، انطلاقاً من المبحث الأول الذي يشمل التطور التاريخي للتدقيق عامة والتدقيق الداخلي وأهدافه بصفة خاصة، والمبحث الثاني الذي سنتطرق فيه لضوابط التدقيق الداخلي من معايير وقواعد وصولاً للمبحث الثالث الخاص بماهية القوائم المالية، أنواعها وأهميتها في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي والقوائم المالية

المطلب الأول: تطور التدقيق ومفهومه

1.نشأة التدقيق وتطوره:

المراجعة (التدقيق) «AUDIT» مشتقة من الكلمة اللاتينية «AUDIRE» ومعناها يستمع<sup>1</sup>، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم<sup>2</sup>، حيث في الحضارات الأولى -بلاد ما بين النهرين ومصر والصين وبلاد فارس- بعض أشكال التدقيق للحسابات بقدر ما يعود إلى 5000 سنة<sup>3</sup>، كما أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يقومون بالتحقق من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول المصروفات والإيرادات<sup>4</sup>.

أدركت هذه الإمبراطوريات أهمية التحقق من الثروة المادية لمقاطعاتها، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بكمية الحبوب التي تكون في متناول يدها. وكما يقول المثل: "السُّكَّان الجائعون سُكَّان هائجون"، وبالتالي تمكنت هذه الإمبراطوريات من البقاء في السلطة من خلال التحكم بالإمدادات الغذائية.

في الواقع، كان التدقيق الحسابي للموارد كافياً بالنسبة للمصريين<sup>5</sup> حيث أنهم "طلبوا المشاهدة الفعلية على الحبوب التي يتم جلبها إلى الصوامع وطلبوا أن تكون إيصالات الحبوب مصادقاً عليها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر، 2003، ص 07

<sup>2</sup> الدكتور هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان "جامعة عمان العربية للدراسات العليا"، 2006، ص 17

<sup>3</sup> شيراز أحمد خضر، معايير التدقيق الداخلي، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022، ص 04

<sup>4</sup> الدكتور هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 17

<sup>5</sup> شيراز أحمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص 04

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 05

أما عند المسلمين وبالضبط في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه "قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاية وتدقيقها، علماً أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100%، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بأنها لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية"<sup>1</sup>.

ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور التجارة والصناعة والزيادة في كل من أنشطة المؤسسات والفجوة بين المالكين والإدارة إضافة لتطور النظام الضريبي فإن الهدف الرئيسي للتدقيق ألا وهو اكتشاف الغش والأخطاء لم يتغير، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم أو البيانات المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ، وكان التغيير الآخر الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص محايد ومستقل، وقد نص قانون الشركات الإنجليزي لسنة 1862 صراحة على ذلك، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين للقيام بهذه المهمة<sup>2</sup>، وفي القرن التاسع عشر، انتقلت صناعة السكك الحديدية للأمام إلى تطوير التدقيق الداخلي. وتضمنت دفاتر السكك الحديدية مبيعات التذاكر ونقاط تحصيل النقد في العديد من المواقع المنتشرة عبر مساحات واسعة. ومع تعدد نقاط تحصيل النقد جاءت المواضع المتعددة للسرقة وسوء الإدارة، مما أدى إلى وجود حاجة متزايدة للتحقق من أن نظراء محطات السكة الحديدية عبر نطاق جغرافي واسع كانوا يتعاملون مع الإيصالات بشكل صحيح. وكان هناك شعور بأن التدقيق الخارجي للحسابات لم يكن كافي لمعالجة هذه الشواغل، وبالتالي<sup>3</sup> أصبح التدقيق الداخلي الوسيلة لتحقيق المزيد من الطرق الموثوقة للمحاسبة<sup>4</sup>.

وانطلاقاً من 1900م تطور التدقيق بالشكل التالي:

وفي الفترة من 1900 ولغاية 1933 اعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة الرقابة الداخلية وفائدتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وكان أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي (Dicksee) وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي:

1- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.

2- اكتشاف الغش والخطأ.

3- اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية.

وخلال الفترة المذكورة نفسها أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة وأصبحت كما يلي:

1- اكتشاف الغش والخطأ.

<sup>1</sup> الدكتور هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 17

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 17

<sup>3</sup> شيراز أحمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص 05

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 06

2-تحديد ربحية المؤسسة والمركز المالي.

أما الفترة بعد سنة 1933 فقد شهدت شبه إجماع، وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939 في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة Mckesson and Robbins<sup>1</sup>، بأن الغرض الرئيسي من التدقيق ليس هو اكتشاف الخطأ والغش فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المحايد والمستقل فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

وقد تم التأكيد على هذا المبدأ من قبل الجمعيات المهنية العالمية، مثل أليجارترد البريطانية وAICPA الأمريكية إذ جاء في منشورات هذه الجمعيات بأن الغرض الرئيسي لفحص البيانات المحاسبية من قبل محاسب قانوني مستقل ومحايد هو إعطاء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

أما في الوطن العربي:

-فإن فلسطين والعراق كانتا لدهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919، وهي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني، وهذه التشريعات تبين كل من واجبات وحقوق مدقق الحسابات.

-أما في إمارة شرق الأردن، تم تقديم الخدمات المهنية من فلسطين حتى سنة 1944، عندما تم إنشاء أول مكتب للشركة من طرف جورج خضر، ومن سنة 1948 انتقلت مؤسسة سابا وشركاؤها من القدس إلى عمان، بالإضافة إلى إنشاء عدة فروع لمؤسسات التدقيق البريطانية.

-وفي مصر، بدأ تنظيم النشاط المهني باعتماد قانون صدر في سنة 1909، تم بموجبه الاعتراف بمدققي الحسابات واحترامهم، وفي سنة 1946 تم إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

وفي منطقة الخليج العربي فقد تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الإنجليزي.

- في سوريا ولبنان ودول المغرب العرب، نشأت مهنة التدقيق وتطورت على أساس ما هو مطبق في دولة فرنسا، والتي لم تكن متطورة كما هي الحالة في بريطانيا<sup>2</sup>.

وفيما يلي ملخص لتطور التدقيق التاريخي حسب: (الأمر بالتدقيق/المدقق/أهداف التدقيق):

الجدول 01: التطور التاريخي للتدقيق

الفترة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 2000 ق.م حتى 1700 م	(: الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة السراق على اختلاس الأموال، حماية الأموال

<sup>1</sup> الدكتور هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 18

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 19

## الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية

من 1700 م حتى 1850 م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 م حتى 1900 م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 م حتى 1940 م	من طرف الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 م حتى 1970 م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 م حتى 1990 م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة (التدقيق) والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة (التدقيق).
ابتداء من 1990 م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة لحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي طواهر، مصدر سبق ذكره، ص 07، 08

### 2. تطور التدقيق الداخلي ومفهومه:

تشير معظم الأدلة إلى أن بدايات ظهور التدقيق الداخلي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ومع ظهور الشركات الكبرى في القرن التاسع عشر كانت شركات التأمين، إدارة السكك الحديدية، المصارف وشركات المساهمة لاحظت أن خدمات التدقيق الداخلي تحقق نجاحات عظيمة تتخطى تدقيق البيانات المالية وكرسته لتجهيز التقارير التشغيلية الموثوقة وغير المنتظمة للبيانات المالية مثل: جودة المنتجات.

ظهرت آراء وملاحظات هامة لأعضاء معهد المدققين الداخليين البارزين بعد تأسيسه عام 1941 بالولايات المتحدة الأمريكية وازدياد أهمية التدقيق الداخلي المرتبط بالعمل التجاري، من بين هؤلاء الأعضاء:

Arthur.E.Hald و Robert.B.Mline ذوي الامتياز في المعهد ولكل منهما وجهة نظر خاصة في التدقيق<sup>1</sup> الداخلي إذ يرى: (Arthur.E.Hald 1944) " أن الضرورة هي التي خلقت التدقيق الداخلي وهي التي جعلته جزءاً مهماً من التجارة الحديثة ولا تستطيع أية تجارة كبيرة الهرب منه وإذا لم تمتلك الأعمال التجارية التدقيق الداخلي الآن فإنها سوق تمتلكه عاجلاً أم آجلاً"، أما (Robert.B.Mline 1945) يرى: " أن المعهد الأمريكي للمدققين IIA هو نتيجة اعتقاد المدققين الداخليين بأن المنظمة هي ضرورية في عملية بناء التجارة الأمريكية لغرض تطوير الوضع الشرعي والمهني الحقيقي للتدقيق، وعلى الرغم من أن جذوره تعود للمحاسبة فإن هدفه الرئيسي يقع ضمن منطقة الرقابة الإدارية وهو يضم مراجعة مالية ذات علاقة بالعمليات التجارية ضمن المنظمة ككل".

كما تميز المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA بنشاط مهني وعملي بارز في مجال التدقيق الداخلي خلال تلك الفترة، فأشرف عن طريق لجنة خاصة للأبحاث تكونت من أعضاء المعهد على مجموعة كبيرة من الأبحاث في مجال التدقيق الداخلي، كما أصدر المعهد مجلة المدقق الداخلي وهي مجلة علمية تتناول هذا المجال بالتحليل والدراسة وعرض الخبرات المكتسبة<sup>2</sup>.

سنة 1947 تم إصدار قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين<sup>3</sup> IIA، ساهم في إعدادها Victor.Z.Brink وورد فيها تعريف التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط تقويمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وغيرها كأساس لخدمة الإدارة، وهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقويم فعالية أساليب الرقابة الأخرى"<sup>4</sup>.

وفي عام 1957 أصدرت قائمة أخرى تتضمن مسؤوليات المدققين الداخليين عن معهد المدققين الداخليين وورد فيها أن التدقيق الداخلي هو: " أداة للحكم والتقييم تعمل داخل المنظمة تقدم الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى في هذا المجال فهي رقابة إدارية مهمتها تقييم مدى كفاءة وفعالية المستويات الرقابية الأخرى بهدف مساعدة الإدارة على أداء المسؤوليات الملقاة على عاتقها بكفاءة الطرائق وعلى أحسن وجه من خلال تزويدها بالمعلومات والحقائق والتحليلات الموضوعية والتعليمات المفيدة والمتعلقة بنشاطها والتي تسفر عنها عمليات الفحص والتقييم فالمدقق الداخلي مسؤول عن فحص وتقييم أية ناحية من نواحي النشاط طالما كان في ذلك خدمة ونفع للإدارة"<sup>5</sup>.

في 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه مراجعة للسجلات والأعمال التي تتم داخل المؤسسة بواسطة متخصصين لهذا الغرض.

<sup>1</sup> حامد نور الدين وعمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر، الطبعة 01، 2016، ص15

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص16

<sup>3</sup> فلاح علي، دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-، 2016، ص07

<sup>4</sup> حامد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص16

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص17

في 1974 تم تشكيل لجان عامة لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي.

في 1977 تم تقديم تقرير من طرف اللجان يتضمن نتائج دراستها<sup>1</sup>.

في 1978 تم التصديق النهائي على معايير الأداء المهني الخاصة بالتدقيق الداخلي وبزغت مهنة جديدة حيث عرف التدقيق الداخلي حينها على انه وظيفة مستقلة لتقييم وفحص أنشطة المؤسسة ومساعدة اعضاء التنظيم على القيام بمسؤولياتهم بفعالية.

في 1996 أصدر معهد المدققين الداخليين دليل أخلاقيات لمهنة التدقيق الداخلي<sup>2</sup>.

وبالرغم من أن معهد المدققين الداخليين الأمريكي قد أصدر عدة تعاريف تحدد مفهوم التدقيق الداخلي إلا أن التعريف الحديث للتدقيق الداخلي الذي أصدر عام 1999 خصص لتكليف مسؤوليات ومهارات المهنة المتوسعة والتنسيق بينهما إذ ورد فيه: "أن التدقيق الداخلي هو نشاط استشاري موضوعي مستقل، وهو مصمم كإضافة قيمة<sup>3</sup> لعمليات المنظمة وتحسينها وهو يساعد المنظمة في إكمال هدفها عن طريق استخدام مدخل منظم لتقييم وتحسين فعالية الإدارة لمواجهة المخاطر وفرض الرقابة وتوجيه العمليات"<sup>4</sup>، وقد أكد معهد المدققين الداخليين في المملكة المتحدة وإيرلندا على هذا التعريف عند إصدار ميثاق الأخلاقيات والمعايير الدولية في 2004<sup>5</sup>.

أما في عام 2001 تمت صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنه: "نشاط مستقل موضوعي، تأكيدي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة المؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة وحوكمة المؤسسات"<sup>6</sup>.

وبالإضافة إلى التعريفات السابقة للتدقيق الداخلي هناك تعريفات أخرى منها:

-يعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي: "بأنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الادارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الادارة او للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> الاحول جلول، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء الإداري -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2019، ص05

<sup>2</sup> فلاح علي، مصدر سبق ذكره، ص07

<sup>3</sup> حامد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص18

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص19

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص20

<sup>6</sup> عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدينة الجزائر، 2009، ص80

<sup>7</sup> محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 المؤتمر الدولي الثاني لمهنة التدقيق في الجزائر، جامعة سكيكدة، 2010، ص5

-عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بأنه: " فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها"<sup>1</sup>.

-كما عرف المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين IFACI التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة"<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

وقبل التطرق إلى أهداف وأهمية التدقيق الداخلي نأخذ لمحة عن التدقيق الخارجي وأهم أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين التدقيق الداخلي إضافة للعلاقة بينهما:<sup>3</sup>

#### 1.أوجه التشابه:

يمكن حصر أوجه التشابه، فيما يلي:

1-كّ منها يمثل نظام محاسبي فعّال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي تكون موثوقة وبالإمكان الاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة.

2-كّ منها يتطلب وجود نظام فعال للمراقبة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والغش والتلاعب.

#### 2.أوجه الاختلاف:

أما أوجه الاختلاف، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- من حيث الهدف.

2- من حيث العلاقة بالمؤسسة.

3- من حيث نطاق وحدود العمل.

4- من حيث التوقيت المناسب للأداء.

5- من حيث المستفيدين.

وهو ما سنتطرق له في الجدول التالي:

<sup>1</sup> وليم توماس وإمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق تعريب احمد حجاج وكمال الدين سعيد، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر السعودية، 1989، ص26

<sup>2</sup> IFACI : [www.ifaci.com/f.sommaire.htm](http://www.ifaci.com/f.sommaire.htm). 12/11/2003

<sup>3</sup> الدكتور أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، عمان، ص16

الجدول 02: أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1- من حيث الهدف	- تحقيق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات والقضاء على الإسراف. - التأكد من صدق وصحة المعلومات للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	- إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة التقارير المالية وصدقها في فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
2- من حيث العلاقة بالمؤسسة	- موظف من داخل المؤسسة (تابع).	- شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل).
3- من حيث نطاق وحدود العمل	- يتحدد عمل المدقق من طرف الإدارة، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الاختبارات والفحص لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على تدقيق عمليات المؤسسة.	- تتحدد نطاق العمل وحدوده وفقاً للعقد الموقع بين المؤسسة والمدقق الخارجي، معايير التدقيق المتعارف عليها، العرف السائد، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق.
4- من حيث التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية. - اختيارية وفقاً لحجم المؤسسة.	- يتم الفحص بصورة نهائية ومستمرة طوال السنة المالية. - قد يكون كامل أو جزئي. - إلزامية وفقاً للقانون السائد.
5- من حيث المستفيدين	- إدارة المؤسسة.	- قراء التقارير المالية. - إدارة المؤسسة. - أصحاب المصالح.

المصدر: أحمد قايد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 17

**3. العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي<sup>1</sup>:**

المدقق الخارجي عادة ما تكون لديه علاقة طيبة مع المدقق الداخلي، ويوفر له مساعدة إنجاز تدقيق البيانات المالية، وكذلك إدارة الشركة ربما تطلب من المدقق الخارجي أن يدرس ويقيم التدقيق الداخلي كعملية منفصلة عن تدقيق البيانات المالية، حيث أن عمل التدقيق الداخلي لا يمكن أن يكون بديلاً عن التدقيق الخارجي، ولكن يكون مكمل له.

<sup>1</sup> الدكتور هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 29

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي

1. أهداف التدقيق الداخلي<sup>1</sup>:

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور بيئة الأعمال واختلف مفهومه بحيث يمكن من التمييز بين الأهداف التقليدية والأهداف الحديثة:

1-الأهداف التقليدية: اقتصرت المراحل الأولية للتدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في العمليات المالية أي التحقق من سلامة البيانات والسجلات المالية، بعدها حدث تطور منطقي لأهداف التدقيق الداخلي لتشمل الأنشطة التقييمية والوقائية والإنشائية إلا أن هذه النظرة قد تطورت وأصبحت فيما بعد ذات صبغة استشارية وتأكيدية لإضافة قيمة للمؤسسات.

2-الأهداف الحديثة: حددتها نشرة المعايير الدولية 1999 المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، واعتبرت أن الهدف الرئيسي منه هو مساعدة جميع أعضاء المؤسسات على تأدية عملهم بفاعلية، ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم للتقويمات والتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة القائمة تدقيقها.

ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال:

-التحقق من مدى الالتزامات بسياسات وإجراءات المؤسسة وخططها.

-مراجعة وتقييم كفاية وفعالية الرقابة المالية والرقابة على العمليات الأخرى والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.

-التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية.

-التحقق من وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسات من جميع أنواع المخاطر والخسائر.

-إجراء الاختبارات والدراسات الخاصة ببناء على طلب الإدارة.

-تقييم جودة العمل المنجز على مستوى المسؤولية الموكلة للموظفين، وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين وتطوير عمل المؤسسة.

2.أهمية التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه أداة هامة وجوهرية لخدمة مجموعة من الوظائف بداخل المؤسسة، وتعتمد هذه الوظائف على التوصيات التي يصدرها المدقق الداخلي بشكل كبير لرسم الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات، وتتركز أهمية التدقيق الداخلي في ثلاثة نواحي رئيسية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> زغبة طلال وشريط حسين الأمين، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، مجلة

الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 05، 2018، ص 197

<sup>2</sup> رضا خلاصي، مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 51.

### 1-المسؤولية:

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في هذه الناحية في مساعدة مديري المؤسسة على القيام بمسؤولياتهم ووظائفهم اليومية من إدارة وتسيير للمؤسسة، وذلك بتوفير الضمان لهم بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة وتعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

### 2-مجال الفحص:

تكمن أهمية التدقيق الداخلي هنا في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر، ومن استمراريته في توفير معلومات دقيقة، إضافة للتأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكنها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.

### 3-مجال الرقابة الداخلية:

يهتم التدقيق الداخلي بكل من الجانب المالي والإداري، وكذا الاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤوليته تتعدى الجانب الإداري والمالي، والمحاسبي للمؤسسة لتشمل كل الأجزاء الأخرى والتحقق من أن هذا النظام يعمل كما هو خطط له.

كما يمكن الوقوف على أهمية التدقيق الداخلي من خلال النقاط التالية<sup>1</sup>:

-تجنب التكاليف المرتفعة التي يتطلبها تنفيذ مراجعة مستمرة لأعمال المؤسسة من قبل المدققين الخارجيين حيث أن وجود مدقق داخلي يقوم بعمله بشكل صحيح يقلل إلى حد كبير من عمل المدقق الخارجي ويختصر له الوقت ويخفض التكاليف.  
-التأكد من سلامة المعلومات والعمل على زيادة الثقة وتخفيض المخاطر حتى يتسنى لمستعملها اتخاذ القرارات الصحيحة.  
-ضمان مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسة لمالكي المؤسسات والمساهمين لاتخاذ القرارات ورسم الخطط.

-التغلب على الصعوبات والعراقيل المترتبة على الظروف الاقتصادية ويجب أن تراعى استقلالية التدقيق الداخلي بشكل تام وأن تكون مبروطة مباشرة مع الإدارة العليا المسؤولة عن متابعة أمور المؤسسة وإصدار التعليمات ووضع الضوابط والسياسات وإصدار القرارات الاستراتيجية.

-تكمن أهمية التدقيق الداخلي أيضاً في كونه أداة رقابة فعالة تمكن ملاك المؤسسة وإدارتها من رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء وحماية ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة إلى أنها تعتبر أهم آليات التحكم المؤسسي وعين وأذن المدقق الخارجي.

### المطلب الرابع: تصنيفات التدقيق الداخلي

<sup>1</sup> بوزيان أسماء، دور التدقيق الداخلي في التأثير على تسيير المؤسسة -دراسة حالة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، سنة 2022، ص11و12

## 1. تصنيفات التدقيق الداخلي:

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأنواع التالية:

### 1- التدقيق المالي Financial audit<sup>1</sup>:

يعرف التدقيق المالي بأنه عملية فحص كاملة ومنهجية للبيانات المالية والسجلات المحاسبية والمعاملات المتعلقة بهذه السجلات من أجل تحديد درجة الامتثال للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وسياسات الإدارة والمتطلبات الأخرى. إذا نظرنا إلى التعريف السابق، فسنبز أن التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يهدف إلى فحص وتتبع القيود المحاسبية والتحقق من سلامتها وامتثالها لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً. الغرض من المراجعة المالية هو أن تعكس بشكل موضوعي ودقيق الحالة الفعلية في المؤسسة، لا يقتصر التدقيق المالي على التحقق من وجود الأصول وحمايتها من الخسائر والإختلاس بل يشمل أيضاً دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

### 2- تدقيق الالتزام Compliance audit<sup>2</sup>:

يقصد بتدقيق الالتزام مراجعة الضوابط المالية، التشغيلية والرقابية للعمليات للحكم على جودة وملائمة الانظمة التي تم وضعها وتقع على إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية ما يلي:  
- الامام الكامل باللوائح والقوانين والتعليمات العامة.  
- مراقبة درجة التزام الإدارات المختلفة بتطبيق الأنظمة الداخلية.  
- التأكد من تطبيق التعليمات العامة والقوانين واللوائح الصادرة عن المؤسسة.

### 3- التدقيق التشغيلي Operational audit<sup>3</sup>:

يعرف التدقيق التشغيلي على بأنه "مراجعة وتقييم شاملين لعمليات المشروع من أجل إبلاغ الإدارة بما إذا كانت العمليات المختلفة يتم تنفيذها وفقاً للسياسات المعمول بها وترتبط مباشرة بأهداف الإدارة." يشمل التدقيق التشغيلي أيضاً تقييماً لفعالية استخدام الموارد المادية والبشرية.  
تتمثل أهدافه في التحقق من فعالية وكفاءة الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل من خلال تقديم توصيات مجدية لضمان سلوك عمل منهجي وواقعي، تتضمن عمليات التدقيق التشغيلي تقييماً كاملاً للنظام ويمكنه تحديد المشكلات التشغيلية المهمة.

### 4- التدقيق الإداري Management audit<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> فلاح علي، مصدر سبق ذكره، ص 16

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 17

<sup>3</sup> خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، الأردن، ص 55

<sup>4</sup> الدكتور زاهي الرماحي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، عمان، ص 46

يعتبر التدقيق الإداري من أهم أنواع التدقيق والقيمة الإضافية منه أعلى من الأنواع الأخرى، يعتمد هذا النوع على ضمان فعالية وكفاءة الوظائف المختلفة في المؤسسة، وكذلك مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة بالإضافة إلى التحقق من إجراءات إكمال المهام وطريقة تقديم الخدمات.

لذلك ينطوي تحت لواء هذا النوع من التدقيق جوانب عديدة منها على سبيل المثال:

-طريقة تقديم الخدمة للعملاء والعلاقة بينهم وبين الموظفين.

-المظهر الداخلي والخارجي للمؤسسة ووحداتها.

-وسائل الأمن والحماية في المؤسسة.

-مستلزمات تقديم الخدمات.

-علاقة الموظفين مع بعضهم البعض.

5-تدقيق أنظمة المعلومات IS audit:

يشمل هذا النوع من التدقيق الداخلي دراسة أنظمة المعلومات وشبكات الاتصالات وإجراءات تشغيل النظام وأجهزة الحاسوب وجميع الجوانب الأخرى المتعلقة به، يجب إجراء هذا النوع من التدقيق من قبل متخصصين في مجالات المعلوماتية والحاسوب<sup>1</sup>.

تهدف عملية تدقيق أنظمة المعلومات من التحقق من سلامة وأمن المعلومات لإعطاء تقارير مالية وتشغيلية صحيحة ومفيدة وكاملة وفي الوقت المناسب<sup>2</sup>.

6-التدقيق البيئي Environmental audit:

ويقوم هذا النوع من التدقيق على التحقق من مدى توافق المنتجات مع متطلبات البيئة ومن تقييم المخاطر المتعلقة بالتلوث البيئي<sup>3</sup>.

يهدف التدقيق البيئي لقياس مدى الامتثال للأنظمة البيئية وحماية الأنظمة البيئية من الاستنزاف والانقراض ومن مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها والحفاظ عليها عموماً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 46

<sup>2</sup> بلغول غزلان وبلغول خيرة ريمة، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المؤسساتي -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2021، ص 22

<sup>3</sup> الدكتور زاهي الرماحي، مصدر سبق ذكره، ص 47

<sup>4</sup> بلغول غزلان وبلغول خيرة ريمة، مصدر سبق ذكره، ص 23

## المبحث الثاني: ضوابط التدقيق الداخلي

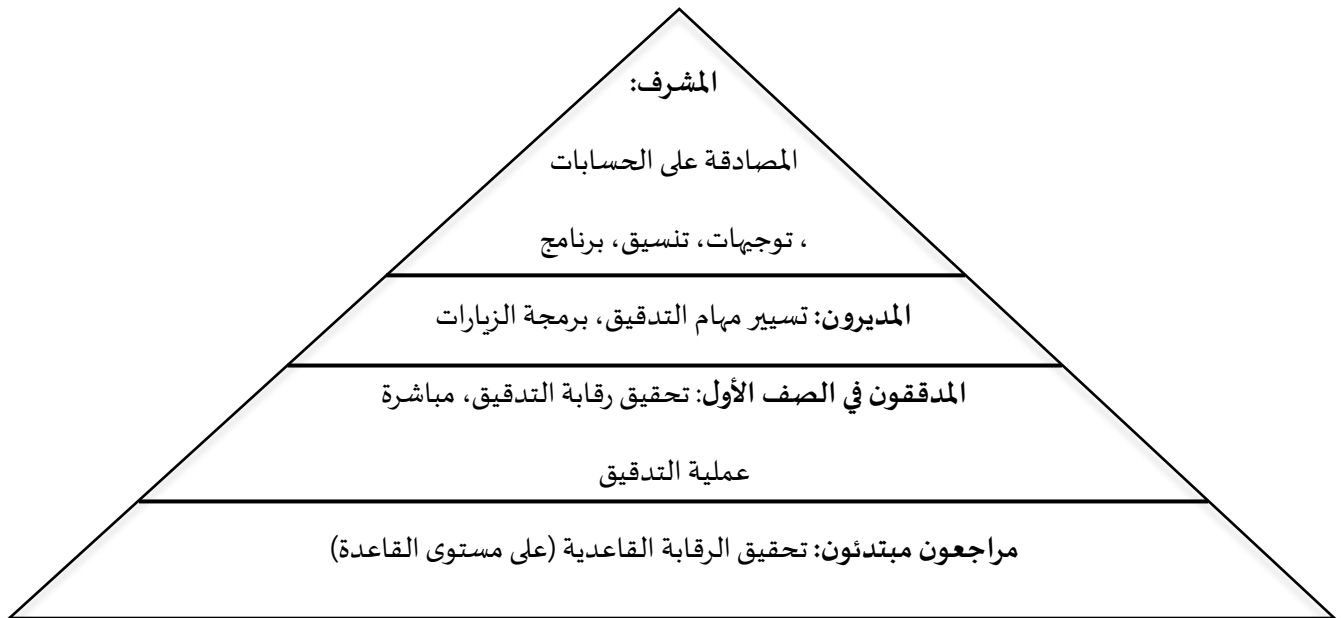
أصبح الاعتماد كبير على التدقيق الداخلي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية من طرف معظم الإدارات خاصة وأن وظيفة التدقيق الداخلي بمفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أقسام الإدارة وعملياتها، تنص تعليمات التدقيق الداخلي على أنه من أجل أداء مهامه بشكل صحيح يجب أن تكون هناك منظمة وثيقة تم تشكيلها وفقا لمجموعة من المعايير والقواعد، ويجب وضع التدقيق الداخلي بطريقة معينة داخل المنظمة، للعمل بموضوعية وبشكل مستقل.

### المطلب الأول: تنظيم التدقيق الداخلي وموقعه داخل التنظيم الإداري

#### 1. تنظيم التدقيق الداخلي:

يتكون قسم التدقيق الداخلي مقارنة مع معظم الأقسام الأخرى في المؤسسة من عدد قليل نسبيا من المدققين ذوي المهارات العالية، وفي بعض التنظيمات قد يقتصر الأمر على وجود مدقق داخلي واحد، كما أنه قد يمتد قسم التدقيق الداخلي إلى تنظيمات أخرى في المؤسسة ليتضمن عدد كبير من المدققين يعملون لوحدهم تحت تنظيم كبير محكم<sup>1</sup>. كما ويتكون قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية عادة من أربع مستويات من المدققين الممارسين للتدقيق الداخلي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 01: الوظائف الأساسية في قسم التدقيق الداخلي



المصدر: فلاح علي، مصدر سبق ذكره، ص 10

<sup>1</sup> فلاح علي، مصدر سبق ذكره، ص 09

من الشكل السابق يتبين أن:

-المشرف على قسم التدقيق الداخلي هو المسؤول عن كل المستويات العامة للقسم ويقوم بوضع السياسات والبرامج الخاصة بالتدقيق إضافة للمصادقة على الحسابات وإعطاء التوجيهات، أما مدير التدقيق الداخلي فهو من يتحمل مسؤولية إدارة أعمال التدقيق العديدة والمختلفة، بينما يقوم المدققون في الصف الأول بمباشرة عملية التدقيق ويقومون بالعديد من الأعمال الفعلية التفصيلية بشكل عام، أما فيما يخص المدققون (المراجعون) المبتدئون فإن أعمالهم تتميز بكونها غير معقدة وروتينية.

ويجدر بالذكر أن شكل وحجم خلية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية غير ثابت ويختلف من مؤسسة لأخرى حسب معيارين هما:<sup>1</sup>

1-حجم المؤسسة: من أهم المحددات الرئيسية لطبيعة التدقيق الداخلي المعتمد في المؤسسة هو حجمها، فلا يمكن في هذا المجال أن نصمم هيكل للتدقيق الداخلي موحدًا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، فاختلاف الأحجام والأشكال بين هذه المؤسسات يحتم إيجاد شكل محدد للتدقيق الداخلي، فمثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى قسم للتدقيق الداخلي بنفس الحجم الموجود في المؤسسات الكبرى، فهذا يؤدي إلى حالة من عدم الرشاد والزيادة في تكاليف عملية الرقابة بالمقارنة على ما تدره من منافع على التنظيم الإداري ككل.

2-مركزية ولا مركزية التدقيق: تتطلب المؤسسات الكبرى ذات الاتساع الجغرافي عادة وجود هياكل قادرة نسبيا على تسيير الأنشطة المختلفة في فروعها بغية ممارسة الرقابة عليها، حيث يوجد ثلاث أنواع من التدقيق الداخلي وفقا لهذا الوضع:

-تدقيق داخلي مركزي: يكون باعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم بهرمجة زيارات ميدانية لكافة الفروع الخاصة بالمؤسسة.

-تدقيق داخلي لا مركزي: ينص هذا النظام على تكوين قسم او خلية للتدقيق الداخلي على مستوى كل فرع من فروع المؤسسة.

-تدقيق داخلي مختلط: يتم المزج بين النوعين الأولين في هذا النوع من التدقيق الداخلي بحيث يتم إرساء مديريةية للتدقيق الداخلي على مستوى المديرية العامة للمؤسسة وجعل فروع لها على مستوى كل منطقة.

## 2. موقع التدقيق الداخلي داخل التنظيم الإداري:

"تختص وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة بتقييم ووقاية أصولها ومن ثم تتجه لتقديم توصيات واقتراحات تحسينية لأنظمة المؤسسة، كما أن مجال التدقيق الداخلي يتسع وهو ما يجعله أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة، حيث يقوم المدقق الداخلي بمهامه الوظيفية ويلتزم بمسؤولياته أمام الإدارة العليا، إلا أنه ليست لديه سلطة لإعطاء الأوامر بصفة مباشرة للموظفين الذين يقوم بفحص وتقييم أعمالهم.

<sup>1</sup> الدكتور مسعود الصديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 37، 38، 39

كما أن تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية يعتبر من المعايير الهامة لأداء مهمة التدقيق، إذ أن تمتعه باستقلالية تامة عن باقي وظائف المؤسسة ضروري لتنفيذ برنامج التدقيق بكفاءة، ولكي يتسنى تحقيق نوع من الاستقلال للمدقق الداخلي كون أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال التام والكامل في ظل العلاقة الوظيفية له مع باقي الوظائف الأخرى، يتبع المدقق تنظيم الإدارة العليا للمؤسسة كما يكون أيضا بعيد عن إعداد السجلات ووضع السياسات والإجراءات أو أي عمل تنفيذي آخر يكون من الطبيعي أن يتولى مراجعته وتقييمه فيما بعد وفي ظل هذا الوضع يقدم تقاريره لمجلس الإدارة<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المدقق الداخلي مستقل في عمله من ناحيتين اساسيتين هما:<sup>2</sup>

1-ارتباط عمله بالمستويات العليا في المؤسسات ومكانه في التنظيم الإداري حيث أن دعم الإدارة له يحقق الاستقلال في عمله وتحقيق ما يوكل إليه من عمل.

2-لا يجب أن يعهد للمدقق الداخلي بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية حيث أنه يقوم بوظيفته من حيث الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة.

إن ربط التدقيق الداخلي بمجلس الادارة هو اجراء له ايجابيات كثيرة من حيث الاستقلالية والقوة والحماية التي يوفرها لهذا النشاط ويعزز من فرص نجاح التدقيق الداخلي وتطبيق اقتراحاته، إضافة إلى أنه يزود مجلس الادارة بعين اضافية تمكنهم من لمس حقيقة اوضاع العمل في المؤسسة دون تدخل مدراء الإدارات التنفيذية.

ويمكن توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي وكل من المستويات العليا في الإدارة المتمثلة في مجلس الإدارة والإدارة العليا فيما يلي:

إن تنفيذ مهام المدققين الداخليين تتم بتكليفات من مسؤولي إدارة التدقيق الداخلي، الإدارة العليا أو مجلس الإدارة لذلك لا يجوز لأي مدير تنفيذي لأي نشاط داخل المؤسسة أو مسؤول أي وحدة تنظيمية توجيه تكليف للمدقق الداخلي.

#### 1-علاقة الإدارة العليا بوظيفة التدقيق الداخلي:

المدقق الداخلي يقوم بمهامه الوظيفية ومسؤولياته أمام الإدارة العليا أي أن الإدارة العليا تؤطر عمل المدقق داخل المؤسسة ومن أمثلة ذلك:<sup>3</sup>

"عند حاجة أي وحدة من داخل المؤسسة لخدمات التدقيق الداخلي كاستشارة مثلاً يجب أن يتم ذلك من خلال الإدارة العليا.

في حالة وجود عراقيل ومعوقات تحول دون قيام المدقق الداخلي بإنجاز مهامه كتعرض المدقق الداخلي لاستفزاز مستمر من أحد المسؤولين أو عدم تعاون الموظفين، يقوم برفع الموضوع إلى مدير نشاط التدقيق الداخلي الذي بدوره يعمل مع

<sup>1</sup> الأحوال لجلول، مصدر سبق ذكره، ص28

<sup>2</sup> محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006، ص194

<sup>3</sup> الدكتور زاهي الرماحي، مصدر سبق ذكره، ص76

الإدارة العليا لمعالجة هذا الموضوع، ويمكن وقف الموظف المتسبب بإعاقه تنفيذ عملية التدقيق الداخلي عن العمل بناءً على قرار من الإدارة العليا أو إبعاده بالنقل أو الإجازة".

2- علاقة مجلس الإدارة بوظيفة التدقيق الداخلي: أما بالنسبة لمجلس الإدارة:

عرف (Monks and Minow) مجلس الإدارة بأنه:<sup>1</sup> " حلقة الوصل بين أولئك الذين يقدمون رأس المال وأولئك الذين يستخدمون هذا المورد في خلق القيمة".

تكون علاقة التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة له أي لا تكون مباشرة في أغلب الأحيان<sup>2</sup>، وتعتبر لجنة التدقيق على المستوى الدولي على أنها:<sup>3</sup> " لجنة تابعة لمجلس الإدارة وهي المسؤولة عن الاشراف على عملية اعداد التقارير المالية واختيار عضو لجنة التدقيق المستقل واستلام نتائج التدقيق على الصعيدين الداخلي والخارجي".

ويتمثل دور لجنة التدقيق في عملية التدقيق فيما يلي:<sup>4</sup>

-تنظيم أنشطة التدقيق الداخلي والإشراف عليها.

-الموافقة على استراتيجية التدقيق الداخلي وخطته السنوية والتغيرات التي قد تحدث.

-ضمان سير عملية التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير المهنية المتفق عليها.

-" تتولى مسؤولية التوظيف، الترقية ومكافئة موظفي قسم التدقيق الداخلي ومراقبة الحسابات"<sup>5</sup>.

الشكل التالي يوضح موضع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية:

<sup>1</sup> يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الذكاء المالي والإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة -فلسطين-، 2007، ص102

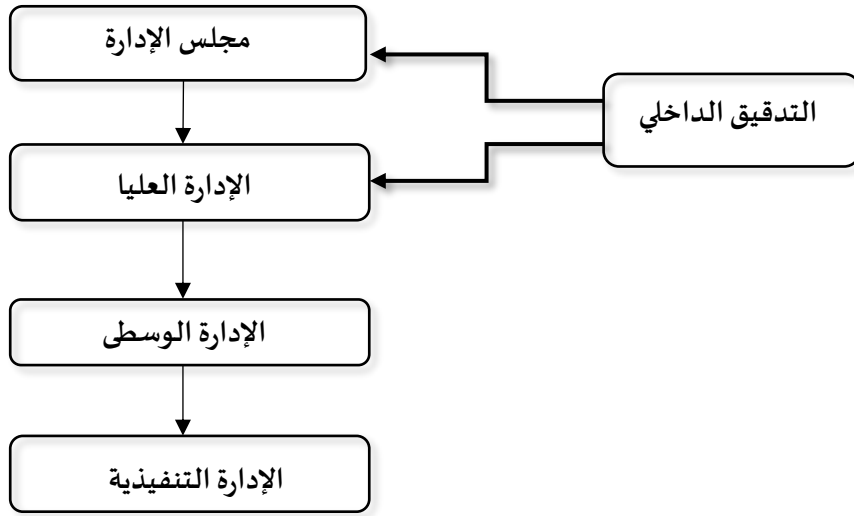
<sup>2</sup> عمامرة عبد الله وبن جيلالي أبو قاسم، دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مينا مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2022، ص34

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص35

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص36

<sup>5</sup> حميدات هوارية، التدقيق الداخلي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة EDIMCO مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، ص15

الشكل 02: موضع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: حميدات هوارية، مرجع سبق ذكره، ص 11

### المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي

تمر عملية التدقيق الداخلي بمراحل متسلسلة تتمثل في:

1. اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق: تبدأ مهمة التدقيق الداخلي باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي، وتتم وفق ثلاث طرق: الاختيار المنظم (مخطط)، الاختيار بناءً على طلب الإدارة العليا، الاختيار بناءً على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق<sup>1</sup>.

2. الأمر بالمهمة: هو عبارة عن مهمة توكلها الإدارة العامة للمؤسسة إلى المدقق الداخلي مع إبلاغ الموظفين المعنيين بأن المدقق الداخلي يقوم بمهمة التدقيق، والأمر بالمهمة قد يكون كتابياً في حدود صفحة أو في شكل شفهي، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الطالب لخدمة التدقيق الداخلي قد يكون طرف آخر من غير الإدارة العامة للمنظمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 155، 156

<sup>2</sup> داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، الطبعة 02، بيروت، 2010، ص 243.

**3. الدراسة والتخطيط:** تعتبر هذه المرحلة هامة جدا وضرورية لنجاح عملية التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدقق الداخلي وضع خطة مبنية على أساس المخاطر المحتملة، وذلك لتحديد أولويات مهمة التدقيق بما يتلاءم مع الأهداف المسطرة<sup>1</sup>، ويتم تنفيذ هذه المرحلة كآلي<sup>2</sup>:

**1- اجتماع الافتتاح:** يتم عقد اجتماع الافتتاح بين الفريق المكلف بالمهمة والمسؤولين عن النشاط الجاري تدقيقه وذلك في مقر النشاط.

**2- زيارة الموقع:** تتم زيارة الموقع للتعرف على طبيعة ومناخ العمل وعلاقته بالأنظمة الأخرى إضافة لأسلوب تدفق المعلومات.

**3- التخطيط:** تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع الخطط المناسبة بما يُحقق لها إتمام مهامها بنجاح، إلا أنه عند وضع خطة التدقيق، يجب أن تأخذ الإدارة في اعتبارها ما يلي: نطاق مهمة التدقيق، أهداف مهمة التدقيق، تخصيص الموارد اللازمة لإتمام عملية التدقيق.

**4- برنامج التدقيق الداخلي:** يقوم برنامج التدقيق بتقسيم المسؤوليات الأعمال بين أعضاء فريق التدقيق حسب خبراتهم ومؤهلاتهم وحسب الزمن أيضا، إضافة لتنظيم تنقلات الأعضاء وبرمجة الاستجوابات واللقاءات، ... الخ.

**4. العمل الميداني:** يبدأ تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من طرف الإدارة العليا، وتمر مرحلة العمل الميداني بالإجراءات الآتية:

**1- الإشراف على التدقيق:** يجب أن يشرف كل من المدقق المسؤول، رئيس القسم ومدير إدارة التدقيق الداخليين على كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق بالطريقة المناسبة مع إلزام تقديم أوراق العمل والوثائق المحددة كما هو مبين في سياسات إدارة التدقيق الداخلي، وتقديم تقرير التدقيق في الموعد المحدد له واتخاذ أي إجراء بشأن أي تأخير<sup>3</sup>.

**2- تنفيذ برنامج التدقيق:** يقوم فريق التدقيق بتطبيق برنامج التدقيق على الواقع من خلال تجميع الأدلة الملائمة والكافية في ملفات التدقيق، وإجراء الاختبارات، والكشف عن أي مخالفة أو إنحراف من الوارد أن يحدث، والجدير بالذكر أن هذه الإجراءات تختلف باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية الصعوبات التي يمكن أن تصادفها، إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء التدقيق كالتحليل، الفحص، الالتزام، التقييم، إضافة على ذلك يجب أن يقوم فريق التدقيق بتوثيق كافة أعمالهم، بأوراق عمل، وأدلة التدقيق، كما أنها تعتبر أدلة للمدقق الداخلي ليدافع عن نفسه في حالة اتهامه بالإهمال، ومن أجل الحصول على هذه الأدلة يتبع المدقق الداخلي مجموعة من التقنيات كالمستندات، التدقيق الحسابي، الجرد

<sup>1</sup> دكتور محمد ملين علون، الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية "دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة"، المجلة العلمية الجزائرية، المجلد 16، العدد 04، 2017، ص558

<sup>2</sup> The Institute of Internal Auditors, International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing, www.theiia.org, USA, 2012, pp13-14.

<sup>3</sup> Fatomata Nadiaye, Dagfinn Knutsen, Audit Manual, Office of Internal Oversight Services, New York, March 2009, pp72-85.

الفعلي، الاستفسارات من العميل، نظام المقارنات والربط بين المعلومات أو ما يسمى بالفحص التحليلي، الفحص الانتقادي، الفحص المستندي، الإجراءات التحليلية، وإقرارات الإدارة<sup>1</sup>.

3-التواصل مع إدارة قسم التدقيق الداخلي خلال العمل الميداني: يجب أن يطلب رئيس القسم بصفة روتينية من الموظفين ونائب المدير بتقرير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التدقيق وأي مشكل قد يتسبب في عدم تحقيق أي هدف من أهداف المهمة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال اجتماعات الرصد التي تعقد مع رئيس ومدير القسم ونائبه، أو عن طريق البريد الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي، ويجب أن يقوم رئيس ومدير القسم أو نائبه بتقديم التوجيهات اللازمة لحل المشكلات التي قد يواجهها فريق التدقيق.

4-التواصل مع الجهة الخاضعة للتدقيق أثناء العمل الميداني: وذلك من خلال:

-ينبغي جدولة اجتماعات دورية مع الجهة محل التدقيق والتنسيق معها من طرف كل من رئيس القسم والمدقق المسؤول لتزويدهم بالمعلومات الكاملة عن التقدم المحرز في عملية التدقيق الداخلي.

-ينبغي أن يكون هناك اتصال منتظم بين فريق التدقيق وموظفي الأنشطة الجاري تدقيقها يوم بيوم، وإجراء اجتماعات مخصصة لجمع المعلومات ومناقشة المسائل وحلها، وتسهيل أعمال عملية التدقيق الداخلي.

5-الاجتماع النهائي: يتمثل الغرض من الاجتماع النهائي إعلام الجهة التي تم تدقيقها بنتائج عملية التدقيق، والوصول إلى اتفاق فيما يخص النتائج والتوصيات، وعرض الإجراءات التصحيحية التي سيتم اتخاذها لمعالجة أوجه القصور التي كشف عنها التدقيق الداخلي وتقديم المشورة للهيئة محل التدقيق عند إبلاغها<sup>2</sup>.

5.التقرير عن المهمة ومتابعة التوصيات: هذه آخر مرحلة من مراحل إنجاز المهمة وتتمثل في الخطوات الآتية: التقرير الأولي للتدقيق، حق الرد من الأشخاص المدقق أعمالهم، التقرير النهائي والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والاختلالات التي اكتشفت خلال عملية التدقيق الداخلي<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: معايير الممارسة المهنية لوظيفة التدقيق الداخلي

يعتبر توفر معايير للممارسة المهنية من المقومات الأساسية لتطور ونجاح أي عمل مهني وهو ما لا يختلف في مهنة التدقيق الداخلي، حيث تحكم مهنة التدقيق الداخلي مجموعة من المعايير، نتيجة الجهود التي بذلتها الجهات القائمة على المهنة ويعد من الضروري الالتزام بهذه المعايير ليفي من خلاله المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية. وتنقسم هذه المعايير إلى:

<sup>1</sup> مصطفى عيسى خضير، المراجعة "المفاهيم والمعايير والإجراءات"، جامعة الملك مسعود، الطبعة 02، السعودية، 1996، ص 165

<sup>2</sup> دكتور محمد لبن علون، مرجع سبق ذكره، ص 559، 560

<sup>3</sup> عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 01، 2005، ص 521.

**1. معايير الصفات (السمات):** تتمثل معايير الصفات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين التي يجب أن تتوفر في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي إضافة لممارسين التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- الغرض والسلطة والمسؤولية: ينص هذا المعيار على تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بأنشطة التدقيق الداخلي في قانون يتماشى مع المعايير ويوافق عليه رسمياً مجلس الإدارة<sup>1</sup>.

2- الاستقلالية والموضوعية: يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في أداء واجباته، وله صلاحية مباشرة أي إجراء وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي عمل كلما رأى ذلك ضرورياً لممارسة اختصاصاته، وعلى المدققين الداخليين القيام بعملهم بكل موضوعية، وأن لا يتأثروا بالبيئة التي يعملون بها، وأن يكون العمل بفعالية ومهنية وبدون تحيز، كما عليهم أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق وبالسلوك المهني والقوانين والتنظيمات وأنظمة وإجراءات المؤسسة<sup>2</sup>.

3- معيار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة: يحتوي هذا المعيار على ثلاث معايير فرعية:

- معيار الكفاءة أي المعرفة والمهارة التي يجب توفرها لدى المدققين الداخليين.

- ومعيار العناية المهنية اللازمة والذي ينص على قيام المدققين الداخليين ببذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملهم.

- ومعيار يتعلق بكفاءة المدقق الداخلي والذي يوضح ضرورة عمل المدققين الداخليين على تطوير وتعزيز قدراتهم باستمرار<sup>3</sup>.

4- الرقابة النوعية وبرنامج التحسين: يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامجاً للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين، والذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي<sup>4</sup>.

**2. معايير الأداء:** تقوم هذه المعايير بوصف أنشطة التدقيق الداخلي وكيفية أداء كل مهمة من مهامه، وتتمثل معايير الأداء الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي: ينص هذا المعيار على أن يقوم مدير التدقيق الداخلي بإدارة أنشطة التدقيق الداخلي بفاعلية، مما يحقق قيمة إضافية عالية للمؤسسة، وللقيام بذلك يتفرع إلى ستة معايير فرعية يجب الالتزام بها وهي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> Institute of internal auditors IIA, "code of ethics and standards for the Professional practice of internal auditing", 2004, p15

<sup>2</sup> خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 167

<sup>3</sup> Institute of internal auditors, IIA, opsit, p15

<sup>4</sup> خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 168

<sup>5</sup> ابراهيم رباح ابراهيم مدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة تخرج استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، - فلسطين، 2011، ص 18.

-التخطيط: يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع الخطط اللازمة بما يتماشى مع اهداف المؤسسة.

-الاتصال والموافقة: ضرورة اتصال مدير التدقيق الداخلي بالإدارة العليا، مجلس الادارة ولجنة التدقيق ليبلغها بالخطط والتغييرات الجوهرية من أجل الحصول على الموافقة.

-ادارة الموارد: يجب التأكد من الموارد المخصصة لأنشطة التدقيق الداخلي كافية لإنجاز خطة التدقيق.

-السياسات والاجراءات: من الواجب توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والاجراءات بغرض إرشاد المدققين الداخليين.

-التنسيق: أي ضرورة إيصال المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الاطراف الخارجية والداخلية التي تزود المنظمة بالخدمات الاستشارية والتأكيدية بغرض التقليل من ازدواجية الجهود المبذولة.

-التقارير: يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يقوم برفع تقارير دوريا إلى مجلس الادارة والادارة العليا عن صلاحيات وأهداف ومسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بالخطة، إضافة إلى القضايا الهامة والجوهرية.

2-معييار طبيعية عمل التدقيق الداخلي: يقتضي هذا المعيار بأن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالمساهمة في تحسين الرقابة وإدارة المخاطر، وتعزيز التحكم المؤسسي، مستخدما منهجا منظما ومنضبطا.

3-معييار تخطيط عملية التدقيق الداخلي: ينص هذا المعيار على وجوب إعداد وتوثيق خطة للتدقيق الداخلي من طرف المدققين الداخليين، تتضمن هذه الخطة نطاق، اهداف، توقيت عملية التدقيق والموارد اللازمة للقيام بها.

4-معييار تنفيذ عملية التدقيق الداخلي: حسب هذا المعيار يجب على المدققين الداخليين القيام بتحديد، تحليل، تقويم وتوثيق المعلومات بشكل كاف لتحقيق اهداف عملية التدقيق الداخلي.

5-معييار توصيل نتائج التدقيق الداخلي: يقتضي هذا المعيار على وجوب مناقشة النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها مع المستوى الاداري المناسب من طرف المدقق الداخلي وذلك قبل اصدار تقريره النهائي، ويجب ان تكون التقارير واضحة، محددة، موضوعية، بناءة ومعدة في الوقت المناسب، ويشمل التقرير اعادة على الغرض منه، ونطاق ونتائج عملية التدقيق كلما كان ذلك مناسباً، كما يجب ان يتضمن: رأي المدقق و توصياته بشأن التحسينات الممكنة مع ذكر الجوانب السلبية في الأداء، أية اجراءات تصحيحية لازمة، قد يتضمن التقرير أيضا وجهة نظر محل التدقيق في النتائج والتوصيات ويجب مراجعة التقرير من طرف المشرف الداخلي قبل اصداره بصورته النهائية.

6-معييار متابعة النتائج: يجب على مسؤول التدقيق الداخلي بعد اصدار تقرير التدقيق متابعة ما تم فيه للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع نتائج التدقيق.

7-معييار قبول الادارة للمخاطر: يقتضي هذا المعيار أنه يجب على مسؤول التدقيق الداخلي في حالة إذا ما وجد ان مستوى المخاطر المتبقية بعد تنفيذ التوصيات غير مقبول، ان يناقش المسألة مع الادارة العليا وان يتوجه لمجلس الادارة لإبلاغه بالأمر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Institute of internal auditors, IIA, opsit, p18

**المطلب الرابع: قواعد السلوك لوظيفة التدقيق الداخلي**

يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمجموعة من الأسس والقواعد الخاصة بالسلوك المهني في أدائه لعمله وهو ما أكد على ضرورته معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، ونلخص هذه القواعد فيما يلي:<sup>1</sup>

**1. النزاهة:** تمثل النزاهة التي يتمتع بها المدققون الداخليون أساساً لمدى الاعتماد على نتائج أعمالهم من خلال إرساء دعائم الثقة.

وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:

1- المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة التي يعملون بها المشروعة والسليمة.

2- عدم ممارسة أي أنشطة غير قانونية أو القيام بتصرفات وأعمال تسيء إلى مهنة التدقيق الداخلي أو للمؤسسة التي يعملون بها.

3- الامتثال للقوانين المعمول بها مع ضرورة إجراء الإفصاحات المتوقعة منهم انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لهم قانونياً ومهنيّاً.

4- أداء أعمالهم بأمانة ومسؤولية.

**2. الموضوعية:** يجب على المدققين الداخليين تأدية أعمالهم بكل موضوعية من خلال تقييم متوازن لجميع الجهات ذات العلاقة، عدم التأثر بآراء الآخرين وعلّهم وضع مصالح المؤسسة في المرتبة الأولى وعدم التأثر في إبداء آراءهم بمصالحهم الشخصية.

وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:

1- الإفصاح عن الحقائق الهامة التي تم التوصل إليها، والتي يؤدي عدم الكشف عنها إلى تشويه تقارير الأنشطة والوحدات الخاضعة للتدقيق.

2- عدم قبول أي شيء يمكن أن يؤثر على تقديرهم المهني لأعمال التدقيق الداخلي.

3- عدم المساهمة في أي نشاط من الممكن أن يؤثر على الحياد في تقييمهم.

**3. السرية:** يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار قيمة وملكية المعلومات التي تم الحصول والاطلاع عليها، وعدم الكشف عنها دون إذن مناسب، إلا في الحالات التي يكون لديهم التزام قانوني أو مهني بالكشف عنها.

وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:

1- الحرص على حماية المعلومات المتحصل عليها أثناء قيامهم بتنفيذ أعمالهم.

<sup>1</sup> الدكتور زاهي الرماحي، مصدر سبق ذكره، ص 66، 67، 68

2- عدم استخدام تلك المعلومات لتحقيق منافع شخصية، أو على نحو يؤدي إلى الإضرار بالأهداف المشروعة للمؤسسة والإساءة لأخلاقياتها.

**4. الكفاءة:** على المدققين الداخليين تطبيق الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة أثناء تأديتهم لخدمات التدقيق الداخلي.

وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:

1- تأدية مهام التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية.

2- العمل باستمرار على تطوير أدائهم ومهاراتهم وتحسين جودة الخدمات التي يؤدونها.

3- تأدية الخدمات التي لديهم فيها المعرفة والخبرة والمهارة اللازمة.

### المبحث الثالث: عموميات حول القوائم المالية

تمثل القوائم المالية بشكل عام مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنحصر في مجموعة من الوثائق من الوثائق والمستندات التي سنتطرق لها في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق والمستندات المالية والمحاسبية التي يعتمد عليها المدقق في عملية التدقيق الداخلي والتي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة<sup>1</sup>، كما تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أية مؤسسة مالية حيث تعرض الأصول، الخصوم، الإيرادات والمصروفات الخاصة بها والتي يمكن من خلالها قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى تشخيص نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة<sup>2</sup>.

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> كياس علي، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2016، ص43

<sup>2</sup> لكحل فاطمة، دور التدقيق المحاسبي في ترشيد الأداء المؤسسي -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2015، ص43

<sup>3</sup> القرار العدد 19 المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية

وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، المواد رقم

1.210، 2.210، 3.210، 4.201، 5.210 ص: 22-23.

-تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، وتصدر في غضون مدة ستة أشهر كأقصى حد من تاريخ إقفال السنة المالية وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.

-لا بد أن يكون كل عنصر من مكونات القوائم المالية معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات الأتية بدقة:

اسم المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية، طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)، تاريخ إقفال السنة المالية، العملة التي تقدم بها.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

الشكل القانوني للمؤسسة، عنوان مقر المؤسسة، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه، طبيعة العمليات المنجزة والأنشطة الرئيسية، اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تتبع له المؤسسة إذا اقتضى الأمر، معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

-توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

-كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة، كما يتضمن الملحق معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

وفي حالة تعذر إجراء المقارنة بسبب اختلاف المدة أو أي سبب آخر، فإنه يجب تغيير وإعادة ترتيب المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

## المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

تنقسم القوائم المالية إلى:

-الميزانية

-جدول حساب النتائج

-جدول سيولة الخزينة

-جدول تغيرات الأموال الخاصة

-ملحق الكشوف المالية

### 1. الميزانية:

1-تعريف الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة المالية)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>.

2- عناصر الميزانية: تنقسم عناصر الميزانية المالية إلى قسمين الأصول والخصوم

-الأصول: تعتبر الأصول من أهم استخدامات الموارد والأموال التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة عليها لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل<sup>2</sup>.

إذن الأصول هي عبارة عن موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، أو نتيجة لمجموعة من الظروف والأحداث الأخرى<sup>3</sup>.

وتنقسم الأصول بدورها إلى: \*أصول متداولة (جارية): وتعرف بالموجودات أيضا وهي عبارة عن موجودات المؤسسة التي تحقق لها الإيرادات ويتم تداولها بصفة مستمرة حسب طبيعتها، تختلف القيمة الخاصة بهذه الأصول في المؤسسة من حين لآخر، بسبب كمياتها أو انخفاضها وتختلف في سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقد من أصل لأخر مثل: (الأوراق المالية قابلة لتداول المخزون، أوراق القبض النقدية، الضرائب، الخزينة، ...)<sup>4</sup>.

\*الأصول غير المتداولة (الثابتة أو غير الجارية): هي عبارة عن موارد اقتصادية تستخدم من طرف المؤسسة في العمليات التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة، تنقسم بدورها إلى<sup>5</sup>: أصول ثابتة ملموسة مثل: (الأراضي، المباني، ...)، أصول ثابتة غير ملموسة مثل: (حق الاختراع، العلامات التجارية، ...).

\*أصول أخرى: وهي الأصول التي ليس بالإمكان تصنيفها ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة، مثل: (الضريبة المدفوعة مقدما، المصروفات المدفوعة مقدما طويلة الجل، ...).

-الخصوم: هي منافع اقتصادية من المتوقع أن يتم التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدات المحاسبية، وذلك من خلال تقديم خدمات لوحدات أخرى أو تحويل الأصول وذلك نتيجة أحداث سابقة وقعت في الماضي<sup>6</sup>.

وتنقسم الخصوم بدورها إلى:

\*خصوم متداولة: تتمثل الخصوم المتداولة في المبالغ المستحقة على المؤسسة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل، تضم الخصوم المتداولة عدة حسابات منها: (الديون التجارية وأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء،

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 215، 216

<sup>2</sup> أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كتب عربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، القاهرة، ص 118

<sup>3</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التدقيق الدولية 2007، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، 2008، ص 114

<sup>4</sup> عليان الشريف وأحمد الجعبري، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 49

<sup>5</sup> عبد الوهاب نصر علي، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2015، ص 155

<sup>6</sup> بن ناجي محمد الفاروق وبن معطي يوسف، دور القوائم المالية في تقييم وضعية المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2021، ص 17

التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل، الأجر والمصروفات المستحقة وتتمثل هذه في قيمة خدمات استنفذت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة، حصص الأرباح المستحقة بعد الإعلان عنها، ...<sup>1</sup>.

\*خصوم غير متداولة: تتمثل في جميع مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة قصد تغطية احتياجاتها من الموارد المالية التي تزيد مدتها عن سنة، مثل: (الضرائب، ديون أخرى غير جارية، ديون مالية، ...)<sup>2</sup>.

## 2. جدول حساب النتائج:

### 1- تعريف جدول حساب النتائج:

لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه:<sup>3</sup> "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ السحب أو التحصيل، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة".

### 2- عناصر جدول حساب النتائج:

وتتكون عناصر جدول حسابات النتائج من:<sup>4</sup>

-النواتج: هي عبارة عن زيادة للمنافع الاقتصادية في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم خلال الفترة، يترتب عن هذه الزيادة في المنافع الاقتصادية زيادة في الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

-الأعباء: هي انخفاض في المنافع الاقتصادية في شكل مخرجات أو انخفاض في الأصول خلال الفترة، يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

### 3. جدول سيولة الخزينة: (قائمة التدفقات النقدية)

طلبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، وذلك نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو المصادر والاستخدامات النقدية خلال الفترة المالية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بن ناجي محمد الفاروق وبن معطي يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 18

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية المفتوحة، بدون طبعة، 2007، الدنمارك، ص 24

<sup>3</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 17

<sup>4</sup> صفيح ياسر جواد وسويقية حمو، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم وحدة ENOF، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق مالي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2023، ص 22

<sup>5</sup> مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،

## 1-تعريف جدول سيولة الخزينة:

هو "عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر جدول سيولة الخزينة مكمل للميزانية و جدول حسابات النتائج"<sup>1</sup>.

يتمثل الهدف من جدول سيولة الخزينة في تزويد مستعملي الكشوف المالية بأساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، إضافة للمعلومات بشأن استخدام السيولة المالية.

## 2-عناصر جدول سيولة الخزينة:

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها:<sup>2</sup>

-التدفقات المالية المتولدة من الأنشطة التشغيلية (بيع السلع والخدمات للعملاء وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

-التدفقات المالية المتولدة من أنشطة الاستثمار (شراء وبيع الأصول الثابتة كالعقارات والمعدات والألات، الحصول على قروض طويلة الأجل أو سدادها).

-التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (الحصول على قروض أو إصدار سندات، دفع أرباح الأسهم).

-تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى.

## 4.جدول تغيرات الأموال الخاصة:

### 1-تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها:<sup>3</sup> "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".

### 2-عناصر جدول تغيرات الأموال الخاصة:

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:<sup>4</sup>

-النتيجة الصافية للسنة المالية.

<sup>1</sup> خطاب دلال وزعبيط نور الدين، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث

الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص 343

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق ل 25 مارس 2009 م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد

19، ص 26

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 26

<sup>4</sup> صفيح ياسر جواد وسويقية حمو، مرجع سبق ذكره، ص 30

- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع والانخفاض والتسديد، ...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

#### 5.ملحق الكشوف المالية:

#### 1-تعريف ملحق الكشوف المالية:

يحتوي ملحق الكشوف المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة لإعداد القوائم المالية، إضافة للطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لقراءة وفهم القوائم المالية، كما يقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة<sup>1</sup>.

#### 2-عناصر ملحق الكشوف المالية:

ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:<sup>2</sup>

- الطرق المحاسبية والقواعد المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية الأخرى: (الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة).
- المعلومات الخاصة ب: المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم إضافة للمعاملات التجارية المحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو الخاصة ببعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.

#### المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية

تبرز القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>3</sup>

1.أداة اتصال: تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستخدمي المعلومة المحاسبية عن نشاط المؤسسة ونتائجها، فهي عبارة عن همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين ووسيلة لربط العلاقات بين الموردين والبنوك والعملاء.

<sup>1</sup> كياس علي، مرجع سبق ذكره، ص45

<sup>2</sup> القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص38

<sup>3</sup> بوخاري سليمة عافية، أثر جودة التدقيق المحاسبي على القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

، 2021، ص45

2. وسيلة في تقييم الأداء: تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على المركز المالي للمؤسسة، كفاءتها في استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها وكيفية استخدامها، وكذلك مدى التقدم في تحقيق الأهداف الموضوعة.

3. وسيلة تساعد في اتخاذ القرارات: تساعد القوائم المالية أيضا الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة في المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة.

### ملخص الفصل:

عرف التدقيق بشكل عام تطور في أهدافه وفي الجهات والأشخاص القائمين على عملية التدقيق، وبشكل خاص فإن التدقيق الداخلي مر بتطورات كبيرة للوصول إلى ما هو عليه في الوقت الحالي، فقد تحول من مجرد وظيفة رقابية تقليدية تقتصر على فحص السجلات والدفاتر المحاسبية إلى دور استشاري استراتيجي وحماية أصول المؤسسة بالتكامل مع التدقيق الخارجي ومع وجود ضوابط تؤطر عمله داخل المؤسسة الاقتصادية وتعزز فعاليته انطلاقا من تنظيم التدقيق الداخلي وموقعه داخل التنظيم الإداري وصولا لمعايير الممارسة المهنية.

وبما أن لكل وظيفة مجموعة من المدخلات، تعتبر القوائم المالية بأنواعها أحد مدخلات التدقيق الداخلي التي تساعد المدقق في تقييم أداء المؤسسة وإصدار تقريره بموضوعية دون أن يكون له أي سلطة على العاملين بالإدارات والأقسام الخاضعة لنشاطاته.

# الفصل الثاني:

"دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في

المؤسسة الاقتصادية"

## تمهيد:

تولي المؤسسات الاقتصادية اهتماما بالغا للتدقيق الداخلي في عدة جوانب في المؤسسة منها إدارة المخاطر، اتخاذ القرار وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتي تمثل نظام متكامل لضمان حمايتها من المخاطر، اتخاذها القرارات المناسبة وحسن إدارتها وتسييرها، حيث نظرا يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما فيما من ناحية تقييمها وضمان عملها بفاعلية.

وستتطرق في هذا الفصل للجانب النظري لكل عنصر من هذه العناصر الثلاث ودور التدقيق الداخلي فيه انطلاقا من المبحث الأول الخاص بدور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، المبحث الثاني الخاص بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وصولا لدور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار في المبحث الثالث.

## المبحث الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

### المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه

زاد الاهتمام بالرقابة الداخلية في العصر الحديث بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي عام 1929، وتطور مفهوم الرقابة الداخلية بعد ذلك ليسير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي وما رافقه من نمو في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية. وقد وضع مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين عام 1936 التعريف التالي لها: "الضبط والرقابة الداخلية هي مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المؤسسة نفسها بقصد حماية أصولها، النقدية وغيرها، وكذلك بقصد ضبط الدقة الحسابية لما هو مقيد بالدفاتر". ويتضح من التعريف السابق أن مصطلح "الضبط الداخلي" قد استخدم كمرادف لمصطلح "الرقابة الداخلية"، الأمر الذي دفع ببعض الكتاب إلى استخدام مصطلح الرقابة عوضا عن الضبط في التعريف نفسه وإن كان يختلف كل منها عن الآخر.

وكانت تشمل أهداف الرقابة الداخلية عنصرين إثنين هما:

- حماية الأموال من نقدية وأصول أخرى.

- ضمان الدقة الحسابية والتي بمقتضاها يمكن تفادي الأخطاء والغش<sup>1</sup>.

ونظرا لتضخم العمليات الإدارية والإشرافية وتعقيد في مشكلات الإنتاج، التسويق، الإدارة والتمويل نظرا لزيادة توسع المؤسسات، ظهرت الحاجة في رفع الكفاءة الإنتاجية، وفي ظل المنافسة الاحتكارية التي أصبح معها مقياس الربح غير كاف وحده لقياس كفاءة المؤسسة، فظهرت الإدارة العملية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استغلال اقتصادي للإمكانيات المتاحة المادية والبشرية. ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية بتخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة، كما وانعكس هذا التطور في الأوضاع الاقتصادية على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها، مما دفع لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين إلى تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية سنة 1949، وهو:

<sup>1</sup> حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة - الإطار النظري والإجراءات العملية، - الطبعة الأولى، دار

"تتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدماً". ويمكن أن يكون هذا التعريف أوسع من المعنى المرتبط بهذا المصطلح في بعض الأحيان، لأنه يعترف بأن الرقابة الداخلية تمتد إلى أبعد من هذا، من تلك المسائل التي ترتبط مباشرة بوظائف الأقسام المحاسبية والمالية، وإن مثل هذا التعريف وبشكل دقيق يشمل أنشطة كافة الأقسام والمجالات الأخرى في المؤسسة، فمثلاً يشمل دراسة الزمن والحركة التي هي من طبيعة قسم الهندسة واستخدام رقابة الكفاية (الجودة) التي هي أساساً وظيفة قسم الإنتاج<sup>1</sup>.

هكذا يتضح أن مفهوم الرقابة الداخلية لم يعد قاصراً على حماية النقدية والأصول الأخرى وضمان الدقة في البيانات المحاسبية، وإنما تعدى ذلك ليشمل النواحي الفنية، الإدارية والإنتاجية أي أنه أصبح يشتمل أوجه نشاط المؤسسة. ومن المهم أن يساير هذا التطور الهائل في مفهوم الرقابة الداخلية، تطور في أهدافها، حيث أصبحت تهدف إلى:<sup>2</sup>

-الحماية التامة لأموال المؤسسة وأصولها، والعمل على حسن استغلالها.

-التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والتي تحتوي عليها القوائم المالية ودقتها.

-تخفيض التكاليف والارتقاء بالكفاية الإنتاجية.

-الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.

في سنة 1953 صدر تعريف عن معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا هو: "تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مختلفة، من مالية، تنظيمية ومحاسبية، وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في المؤسسة"، والملاحظ أن هذا التعريف مختصر وشامل، ولكنه لم يحدد الأهداف، فجاء عاماً وكانت عموميته على حساب وضوحه، فعلى الرغم من أنه أورد عبارة "حسن سير العمل في المؤسسة" إلا أنه يبقى غامضاً رغم ذلك، إذا ينبغي أن يكون واضحاً ومفصلاً إلى أهداف جزئية.

وفي عام 1977 صدر عن هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المقبولين الفرنسية التعريف التالي: "الرقابة الداخلية هي مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة، وإلى تطبيق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء، من جهة أخرى، وتنبثق طرائق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على استمراريتها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محيوت نسيمية، دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل COSO على أداء المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة ميناء الجزائر EPAL-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2020، ص10

<sup>2</sup> حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص275

<sup>3</sup> محيوت نسيمية، مرجع سبق ذكره، ص11

كما صدر تعريف آخر عن لجنة هيئة المحاسبة بإنجلترا عام 1978 كآتي:<sup>1</sup> "تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم، من مالية وغيرها الموضوعة من قبل الإدارة من أجل توجيه العمليات كافة بالصفة المطلوبة والفعالة، واحترام السياسات الإدارية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة".

### المطلب الثاني: خصائص ومقومات نظام الرقابة الداخلية الجيد

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الخصائص والمقومات التالية:<sup>2</sup>

**1. فصل المهام:** يشكل فصل المسؤوليات أو الوظائف وسيلة من وسائل المراقبة الأساسية التي تساعد على إنجاز العملية في مجملها بحيث تقلص من خطر التلاعب والخطأ الصادر عن قصد. وتشمل الوظائف التي يستوجب فصلها تلك المتعلقة بإصدار أوامر الصرف، التنفيذ، الحماية، التسجيل، إضافة لعمليات تطوير الانظمة والعمليات اليومية في حالة اعتماد الوظيفة على نظام محاسبة المسؤولية كما يجب أن يكون التدقيق.

**2. التنظيم:** يجب على الوحدات الخاضعة للتدقيق ان تتوفر فيها تصميم للتنظيم يحدد المسؤوليات والصلاحيات، وكذلك اجراءات عمل تشخيص قنوات المعلومات للعمل اليومي، كما يجب أن يحدد بوضوح تفويض الصلاحية كيفما كان نوعها لتفعيل محاسبة المسؤولية.

**3. عمليات المراقبة:** تركز عمليات المراقبة اساسا على حماية مكونات الأصول من خلال عدة اجراءات امنية للتأكد ان الوصول اليها مقتصر فقط على المستخدمين المرخص لهم بذلك سواء تعلق الامر بالمنفذ المباشر او الغير مباشر. وتعد عمليات المراقبة هامة في حالة كون مكونات الاصول قابلة او مرغوب فيها للحمل. وقد تطال اعمال المراقبة الى التأكد من ان العمليات التي ستخضع للتسجيل والمعالجة قد تم ادراجها كلها، وتسجيلها، ومعالجتها بالطريقة الصحيحة. وتشمل هذه العمليات تحري دقة التسجيلات الحسابية، والمقارنات. والرقابة المادية على اصول وممتلكات المنشأة او من خلال نظام محاسبي يقوم على مجموعة ملائمة من المستندات والسجلات المحاسبية ودليل للحساب.

**4. الترخيص والتأشيرة:** تتطلب جميع قرارات التنفيذ وكذلك العمليات ترخيصا او تأشيرة من طرف مسؤول متخصص، ويجب ان تكون حدود هذه التراخيص دقيقة.

**5. الموظفون:** يجب وضع بعض الترتيبات اللازمة للتأكد من ان الموظفين مؤهلين ويتمتعون بالقدرات المناسبة لمسؤولياتهم، لأن السير الجيد لأي نظام يرتبط بالضرورة بكفاءة ونزاهة واستقامة الموظفين، لذا تشكل المهارات والكفاءة والمميزات الفردية عناصر هامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع أي نظام مراقبة.

**6. التدبير:** يتعلق الأمر بعمليات المراقبة التي يقوم بها الاداريون خارج أوقات سير العمل اليومي العادي، وتضم مراقبة الاشراف العام الذي يمارسه هؤلاء الاداريون، كذلك فحص معلومات التدبير ومقارنتها بالميزانيات، ومقاييس الاداء، وكل اجراء بهم الفحص.

<sup>1</sup> حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 276

<sup>2</sup> خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن IIA، مرجع سبق ذكره، ص 335، 336، 337

**7. الاشراف على العمل:** يجب أن يحتوي كل نظام رقابة داخلية اعتماد وسيلة الاشراف على سير العمل اليومي للعمليات وعلى تسجيلها وذلك من خلال الهيكل التنظيمي المعتمد، كأن يراجع رئيس القسم أعمال موظفين القسم، أو من خلال الاشراف المباشر من شخص مؤهل يراجع الأعمال أول بأول.

**8. المراقب المالي:** يمارس المراقب المالي مهمة مراقبة مستقلة لمجالات واسعة بحيث يحق له الرد أو الاعتراض على صرف مستند ما لم يكن مكتمل الشروط وفقاً لإجراءات العمل المعتمدة أو وفق الانظمة والتعليمات المصريح بها في العمل. ويؤدي توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المنشأة الى منع واكتشاف الغش والتلاعب بما يقوم عليه من مقومات تكفل هذا.

### المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

#### 1. علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية:<sup>1</sup>

بما أن المدقق الداخلي يعمل داخل وحدة اقتصادية، فالأکید أنه يسعى لخدمة الإدارة ويكون هذا من خلال عملية الرقابة، ولذلك يمكن تثبيت وحصص اهتمام المدقق الداخلي بعملية الرقابة كالآتي:

-تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة الوظائف الفرعية " التخطيط والتنظيم والتوجيه الى جانب التنسيق وكذا الرقابة"، تعتبر في الاغلب مهمة الرقابة للمدير والذي يشارك في تنفيذها وبشكل فعال التدقيق الداخلي، لضمان أداء الوظائف الفرعية الأخرى.

-استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة الاقتصادية المعنية، حيث أن هذا الأمر يدعم قدرة المدقق الداخلي على تزويد الإدارة بالطمأنينة، فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط فإن ذلك يدل اعتماد الإدارة على التدقيق في تحقيق عملية الرقابة الفعالة.

-بما أن المدقق الداخلي ينتمي للوحدة الاقتصادية ويعتبر أحد العاملين بها، فإن قربه من السجلات المالية تجعله على الاغلب بدرية كاملة على المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، وهو ما يدفعه الى التعرف على أنشطتها التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة واتمام عملية الرقابة.

#### 2. مسؤولية المدقق الداخلي اتجاه نظام الرقابة الداخلية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أسيا بوشارب، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك التنمية-مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2023، ص 35، 36

<sup>2</sup> بلعجال خديجة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-، 2021، ص 49، 50

تحتفظ أي منشأة بنظام للرقابة الداخلية وتصميمه ليوفر تأكيدا معقولا لإدارة الشركة ولمجلس الإدارة خاصة في اعداد تقارير وقوائم مالية يمكن الوثوق بها، ويتابع المدققون الداخليين تشغيل نظام الرقابة الداخلية واعداد تقارير بخصوص ذلك لمعالجة أوجه القصور في الرقابة التي يتم اكتشافها وتحسين النظام، حيث يقوم المدقق الداخلي بعملية دراسة وتقييم الأنظمة الرقابية الداخلية قصد العمل على تحسينها، فإن توقع أي تقييم للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية يخضع للمخاطرة بسبب عدم كفاية الرقابة الداخلية، والتغيرات في الظروف، ودرجة الالتزام بالسياسات والإجراءات، فمن واجب أي مدقق داخلي القيام بما يلي:

-استخدام أساليب رقابة مختلفة في شكل تقارير مقدمة للإدارة.

-التحقق من أن نظام الرقابة الداخلية يخضع للفحص المستمر لتحديد مدى ملائمته، ووفقا لما هو مخطط أم لا بحيث يكون هذا الفحص مستمر جزء هام من وظيفة المراجعة الداخلية.

-فحص المدققين للعناصر المختلفة لنظام الرقابة الداخلية والتأكد من توافر الاعتبارات السابقة، ومن أن أساليب الرقابة تعمل بكفاءة، وبالتالي توفر مبرر لتحديد حجم اختباره الى المدى الملائم.

وبالتالي فإن أي نظام فعال للرقابة الداخلية يستطيع أن يوفر تأكيدا معقولا بخصوص اعداد القوائم المالية وبالإضافة لذلك فان فعالية نظام الرقابة الداخلية يمكن أن تتغير نتيجة للظروف.

### 3. معايير نظام الرقابة الداخلية:<sup>1</sup>

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا في تحقيق الأهداف المرجوة منه لابد من توفير المعايير التالية:

1-معيار فهم وإدراك الإدارة للهدف من نظام الرقابة الداخلية: إدراك الإدارة للهدف بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية وهو ضمان اعداد قوائم مالية صادقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها، ويجب أن تدرك أيضا بأن تطبيق الرقابة الداخلية على اعداد القوائم المالية لا يتضمن فقط الرقابة على أرصدة الحسابات بل يشتمل أيضا الرقابة على دورة العمليات وذلك لأن دقة أرصدة الحسابات تعتمد على دقة العمليات وتسجيلها.

2-معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية: مسؤولية إدارة المؤسسة عن تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بأجزائه ومكوناته الخمسة بصورة متكاملة وهي بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، المعلومات، الاتصال والمتابعة.

3-معيار كل جزء من أجزاء الرقابة الداخلية:

<sup>1</sup> يسرى جعيجع وصليحة بن يطو، دور التدقيق الداخلي في فعالية نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مطاحن الحضنة -المسيلة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-،

-معيار فاعلية بيئة الرقابة: فاعلية بيئة الرقابة تتوقف على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة، ومدى اقتناعه بأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة وذلك لأن تلك السياسات ستنظم سلوك جميع العاملين بالشركة.

-معيار فاعلية تقييم المخاطر: قيام الإدارة بتقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية، واتخاذ الإجراءات للتغلب على أسباب تلك المخاطر، لتخفيض مستوى الخطر على الشركة، ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلى زيادة الخطر هي عدم كفاءة العاملين بالمؤسسة، تعقيد نشاط المؤسسة.

-معيار فاعلية أنشطة الرقابة: تتضمن أنشطة الرقابة مجموعة الإجراءات والسياسات على الأصول والسجلات، والفصل بين الواجبات والمسؤوليات، والاعتماد السليم للعمليات والأنشطة.

-معيار فاعلية نظام المعلومات والاتصالات: توفر نظام ملائم للمعلومات والاتصال المحاسبي لتوصيل المعلومة لجميع المستويات الإدارية لإعداد قوائم مالية صادقة وموثوقة.

-معيار المتابعة والتقييم المستمر لمكونات نظام الرقابة الداخلية: التقييم والمتابعة المستمرة يساعد على معرفة ما إذا كان نظام الرقابة يعمل وفقاً للتصميم المعد سابقاً أم لا، وما إذا كانت الحاجة لتعديل أجزائه تتماشى مع التغيرات في ظروف التشغيل.

4-معيار كفاءة وفعالية إدارة التدقيق الداخلي: إن وجود إدارة مستقلة لها خبرات ومؤهلات للتدقيق الداخلي وتتبع مباشرة لمجلس الإدارة تساهم بفعالية في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

5-معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها: الاستخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات التي تسجل وتحقق آلياً الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.

### المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

قبل التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر نشير أولاً إلى تعريف الخطر (Risk) فالخطر هو: "مفهوم يستخدم للتعبير عن عدم اليقين بشأن الأحداث و/أو نتائجها والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على أهداف وغايات المؤسسة".

فإدارة المخاطر عنصر هام وضروري في المنظمة، ومع ذلك نجد هذه الأخيرة تعاني قدراً من الإهمال لأنها ليست موجودة في كل المؤسسات باستثناء المؤسسات الكبرى التي تقدر مكانتها وتوليها قدراً من الأهمية البالغة الواجب من الضروري إعطاؤها لها<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها

<sup>1</sup> بن لدغم محمد وسعيداني محمد ونمشة ياسين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة SEROR-، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص 36

## 1. تعريف إدارة المخاطر:

أما فيما يخص إدارة المخاطر تعرف كما يلي:

1-التعريف الأول:<sup>1</sup> هي: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة الخطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، تحليله وقياسه، وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".

2-التعريف الثاني:<sup>2</sup> وبتعريف ثاني هي: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى".

## 2. أهداف إدارة المخاطر:<sup>3</sup>

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد للمؤسسة، حيث لا تقل أهداف وظيفة إدارة المخاطر أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة، وي طرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في:

1-التخفيف من تأثيرات المخاطرة.

2-تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

كما يمكن تلخيص أهداف إدارة المخاطر في أربع نقاط المتمثلة في:

1-البقاء والاستمرارية: إن الهدف الأول والرئيسي لإدارة المخاطر هو البقاء وضمن استمرارية وجود المنظمة، أي الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال، ويمكن ترجمة هذا الهدف في جملة بسيطة وهي: "تفادي الإفلاس";

2-استقرار الأرباح: تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التكاليف الناتجة عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب من طرف الشركة في حد ذاته؛

3-تقليل القلق: إنَّ القلق يستنزف طاقة هائلة حيث يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية، فراحة البال تأتي من الأمان الذي يمنحه استراتيجية إدارة المخاطر؛

4-تعظيم القيمة: إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تحقيق الأرباح وتعظيم قيمة المنظمة.

<sup>1</sup> أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص55

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص50

<sup>3</sup> عبد النور كتيبي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقة ECO-S-EST، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-

، 2018، ص12، 13،

المطلب الثاني: أنواع المخاطر وخطوات إدارتها

1. أنواع المخاطر في المؤسسة الاقتصادية:<sup>1</sup>

1- مخاطر الائتمان:

هناك العديد من الشركات تقوم ببيع البضاعة لعملائها بنظام الأجل من خلال أنها تمنح عملائها فترة من الزمن لسداد ثمن مشترياتهم من الشركة وبالتالي ينتج عنها ذمم مدينة في ميزانية الشركة وهي عبارة عن مبيعات أجله لم يتم تحصيلها بعد.

وقيام الشركة بمنح عملائها فترة من الزمن لسداد ثمن المبيعات يعتبر عملية ائتمانية لأنه الاصل ان يتم التبادل مقابل نقد والائتمان التجاري يخضع لمتطلبات وشروط من خلال ما يسمى بالسياسة الائتمانية للشركة والائتمان التجاري قد يعرض الشركة لمخاطر كبيرة تعرف بمخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة العملاء على سداد قيمة البضاعة وقد يكون عدم القدرة على السداد متعلق بأحوال العميل واطراف الصناعة أو بالظروف الاقتصادية العامة ولذلك لا بد للشركة ان تقوم بإجراء تقييم للعملاء والتأكد من قدرتهم على السداد قبل منحهم الائتمان.

2- مخاطر سعر الفائدة:

تتعامل الشركات بأدوات دين مختلفة مما قد يعرضها لمخاطر تقلبات في أسعار الفائدة والشركة قد تقوم بالحصول على قرض بنكي او قد تقوم بإصدار سندات للحصول على الاموال وفي حالة إذا كانت الفائدة على القروض او السندات ثابتة فقد تتعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة في هذه الحالة أي أنه إذا انخفضت أسعار الفائدة في السوق لمستويات أقل من التي على القرض أو السند فمثلا لو أصدرت الشركة سندات بسعر فائدة 10% لمدة 10 سنوات فإنها ملزمة بدفع هذه الفائدة على السند طوال فترة قرض السندات وفي حالة انخفاض أسعار الفوائد على السندات في السوق وبلغت أسعار الفائدة على السندات مثلا 8% فان الشركة في هذه الحالة لا تستطيع الشركة أن تخفض فوائد السندات ولكن لا بد لها من دفع فائدة 10% وبالتالي هي في هذه الحالة تدفع فائدة أعلى بنسبة 2% عن الفوائد الموجودة في السوق، وكذلك فإن اقتراض الشركة من البنوك على أساس فائدة متغيرة قد يحمل الشركة مخاطرة كبيرة في حالة ارتفعت الفائدة في السوق لان هذا سيؤدي لرفع فائدة القرض على الشركة أيضا مما يكلفها تكاليف إضافية.

3- المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر التي تتعلق بالعملية الإنتاجية والتشغيلية للشركة بما في ذلك العاملين والآلات والمعدات ومخاطر التشغيل تشير إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بشكل كبير وبالتالي تسبب في انخفاض ارباح الشركة، وهناك مخاطر الحوادث التي تحدث للعاملين وايضا في حالات حدوث عطل في الآلات مما يؤدي لتوقف في خطوط الإنتاج.

4- المخاطر التشريعية والقانونية:

<sup>1</sup> لعروسي قرين زهرة، أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش.ذ.م.م. AGGLOLUX بالمسيلة-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 62، 63، 64.

تنشأ المخاطر القانونية من البيئة التشريعية والقانونية التي تعمل الشركة في إطارها، فمثلا يمكن أن تنعكس التشريعات الخاصة بسوق رأس المال سلبيا على أسهم الشركة وايضا تغير قوانين الاستثمار في الدولة يمكن أن يكون لها تأثير على الشركة، كما يمكن أن تنعكس القوانين الخاصة بالضرائب سلبيا على الشركة.

#### 5-مخاطر سعر الصرف:

قد تواجه الشركة مخاطر تتعلق بسعر الصرف عندما يكون لديها تعاملات بيع وشراء في عدة دول وخصوصا إذا كانت التعاملات بالأجل والسداد سوف يتم في فترات مستقبلية وبالتالي احتمال تعرضها لمخاطر التقلب في أسعار الصرف وتنشأ مخاطر سعر الصرف في حالة انه الشركة سوف تقوم بالسداد بالعملة الأجنبية في المستقبل فاذا ارتفع سعر الصرف بالعمل الأجنبية مقابل سعر صرف العملة المحلية وبالتالي حينها الشركة ستكون بحاجة لدفع مبلغ أكبر من العملة المحلية للحصول على نفس كمية العملة الأجنبية المطلوبة.

#### 6-مخاطر الإفلاس:

وهذه المخاطر تتولد نتيجة عدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات والديون المستحقة في مواعيدها وذلك نتيجة عدم توفر سيولة كافية وترتبط مخاطر الإفلاس بمجموعة من العوامل والمتغيرات مثل: مدى قدرة الشركة على إدارة رأس المال العامل بشكل جيد بحيث أن السيولة تكون في وضع جيد وايضا قدرة الشركة على توفير السيولة ومدى ارتباط السيولة بمصادر التمويل المختلفة بحيث تتوافر السيولة في الأوقات التي تحتاجها الشركة إليها.

#### 7-مخاطر السوق والأسعار:

وهي المخاطر التي تنتج عن التقلب في أسعار المواد والسلع فمثلا ارتفاع أسعار المواد الخام يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج على الشركة وهذا يؤدي إلى تقليل هامش الربح وفي حالة قيام الشركة بزيادة أسعار منتجاتها لتغطية الزيادة في التكاليف، سوف ينعكس هذا على حجم المبيعات وذلك لوجود علاقة عكسية بين السعر وحجم الطلب.

#### 8-مخاطر السيولة:

وهي السهولة والسرعة في تحويل الاستثمارات في الأوراق المالية الى نقدية جاهزة من دون أن تتحمل الشركة خسائر كبيرة وإذا طالت فترة بيع الاستثمارات أو إذا كان البيع الفوري يتضمن خسائر كبيرة فإن ذلك يعني تدني سيولة هذه الاستثمارات.

#### 2.خطوات إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية:<sup>1</sup>

تمر عملية إدارة المخاطر بالخطوات التالية:

1-تحديد الأهداف: إن أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف واحتياجات المؤسسة من برامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 64، 65، 66

2- اكتشاف وتحديد المخاطر: حيث تقوم إدارة المخاطر بالمؤسسة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج، تخزين، تسويق، شراء وبيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة سواء كانت هذه الأخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين.

3- تقييم المخاطر وتصنيفها: على إدارة المخاطر تقييم الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدتها، ويقصد بتقييم الأخطار قياس احتمال وقوعها (معدل تكرار المخاطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع هذه المخاطر، وبذلك يتوجب على القائمين بتصميم برامج إدارة المخاطر وضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة من حيث درجة الخطورة والأهمية.

4- دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر: بعد أن يتم تحديد المخاطر واكتشافها ثم تقييمها وقياسها، تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر، حيث يقوم مدير إدارة المخاطر بالدراسة والمفاضلة بين الطرق والبدائل المختلفة لإدارة المخاطر بهدف اختيار الطريقة الأنسب لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

5- تحديد البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتجسد هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي يتم بها التعامل مع المخاطر، وهذه التقنيات تتمثل في:

-تفادي المخاطرة: أي التخلي عن أي عمل قد يتسبب في نشوء المخاطر والاقتراب فقط على اختيار المشاريع التي تنطوي على مخاطر أقل.

-الخفض أو التقليل: ويمكن التقليل منها بطريقتين:

\*الأولى: من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها بالاعتماد على برامج السلامة وتدابير منع الخسارة.

\*الثانية: تكون من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة، حيث يمكن التوصل لتقديرات أدق للخسائر المستقبلية.

-الاحتفاظ بالمخاطرة: يعتبر الاحتفاظ الأسلوب الأكثر شيوعاً والأفضل للتعامل مع المخاطر.

-تحويل المخاطرة: معناه نقل المخاطرة من شخص لشخص آخر أكثر استعداداً لتحملها.

6-تنفيذ القرار: إن قرار الاحتفاظ بالمخاطرة ينفذ إذا كانت تلك المخاطر تنطوي على خسائر معينة صغيرة نسبياً يمكن تغطيتها بوجود احتياطي أو بدونه، أما في حالة قرار منع الخسارة للتعامل مع مخاطر معينة في هذه الحالة يجب تصميم برنامج مناسب لمنع الخسارة، ويجب اختيار شركة تأمين وعقد مفاوضات للتعاقد في حالة تحويل المخاطرة.

7-التقييم والمراجعة: تعتبر عملية التقييم والمراجعة عملية هامة يجب إدراجها في البرنامج وهذا السبب هما:

-السبب الأول: هو أن المخاطر تتغير ولذلك فإن التقنيات التي تم استخدامها للتعامل مع المخاطر في العام الماضي قد لا تكون مثلى هذا العام.

-السبب الثاني: فهو إجراء التقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر يسمح لمدير المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تكلف المؤسسة أكثر.

### المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر وإدارتها

يلعب التدقيق الداخلي دوراً محورياً في التعامل مع المخاطر، حيث أشار معهد المدققين الداخليين IIA إلى أن تقييم وإدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار 2110 للتدقيق الداخلي على ذلك، إضافة إلى ذلك وجود عدة معايير مهنية صادرة عن معهد المدققين الداخليين تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر، وينص معيار الأداء 2100: "على أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد المؤسسة عن طريق التعرف على المخاطر وتقييم التعرضات الهامة للمخاطرة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والنظم الرقابية"<sup>1</sup>.

كما أن التعريف الحديث للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، "حيث يعرف التدقيق الداخلي بأنه: "نشاط مستقل، موضوعي، يقدم تأكيدات واستشارات، تم تصميمه لإضافة قيمة للمؤسسة، وتحسين عملياتها، ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من: إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات الحكومة"<sup>2</sup>.

فالعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مترابطة ومتفاعلة في هذا المجال ويكمل كل منهما الآخر، وفيما يلي أوجه الترابط فيما بينهما<sup>3</sup>:

#### 1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

تبدأ عملية التخطيط بجمع وتفصي المعلومات وذلك من خلال المقابلات والدراسات والاستفسارات، فالغرض الأساسي من مرحلة التخطيط ليس معرفة كيفية إعداد خطة فعالة بل معرفة كيفية بناء خطط على أساس المخاطر.

#### 2. مرحلة التنفيذ:

حيث تختبر إدارة التدقيق الداخلي في هذه المرحلة مدى التزام إدارة المنشأة بالضوابط الداخلية والخطط الموضوعية، ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية، وقدرتها على تقليل وتجنب المخاطر، وبناءً على هذه الحالة يتم وضع التوصيات اللازمة من قبل المدقق الداخلي لزيادة فاعلية الضوابط الداخلية الموضوعية.

#### 3. مرحلة كتابة الملاحظة في أوراق العمل:

يقوم المدقق بتدوين الحقائق في أوراق العمل وكذا المعلومات المتعلقة بالمخاطر حيث يتم وضع توصيات تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين مثل عدم الامتثال للوائح الداخلية.

#### 4. كتابة التقرير:

<sup>1</sup> عبد النور كتيبي، مصدر سبق ذكره، ص 16

<sup>2</sup> مصطفى نعيمة، دور التدقيق الداخلي في تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي -دراسة ميدانية على مستوى ولاية تيارت-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المحاسبة والمالية تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون -تيارت-، 2022، ص 27

<sup>3</sup> عبد النور كتيبي، مصدر سبق ذكره، ص 17

بعد تدوين المدقق الملاحظات والاستنتاجات في أوراق العمل، يتم الإفصاح في تقريره عن المخاطر ويتم إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا بذلك، وعلى الإدارة إصدار تعليمات إلى إدارة المخاطر بشأنها لكي تقوم الأخيرة بإجراء التقييم والتوضيح والإفصاح عنها للإدارة حول احتمال التعرض للخسارة ووضع الحلول حول كيفية تفاديها أو التقليل من آثارها.

#### 5. المتابعة:

يتم في هذه المرحلة متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المدقق حيث يتم متابعة وتقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية عن طريق الاختبار والتقييم على أساس المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية، بهدف السيطرة على المخاطر الهامة وإدارتها.

#### المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار

قبل التطرق لمفهوم عملية اتخاذ القرار نعرف أولاً ماهية القرار والذي تميزت تعاريفه بالتعدد والتنوع وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف:

- يعرف القرار على أنه: "عملية عقلانية تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة"<sup>1</sup>.

- يعرف القرار أيضاً بأنه: "سلوك أو تصرف واع ومنطقي ذو طابع اجتماعي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاءة وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار ويعتبر الناتج لعملية اتخاذ القرار وخلصتها"<sup>2</sup>.

#### المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار ليست سهلة كونها عملية معقدة وتتطلب العديد من الأنشطة والإجراءات للوصول لقرارات سليمة وصحيحة وفيما يلي بعض التعريفات التي وردت لعملية اتخاذ القرار:

- عرفه "ريتشارد سنايدر" أنه: "تلك العملية التي تتم من خلال اختيار مشكلة لتكوين موضوع قرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدهم لوضعه موضوع التنفيذ والتطبيق"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد الصبري، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2006، الإسكندرية، ص 11

<sup>2</sup> كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري، الطبعة الأولى، 2006، الأردن، ص 30

<sup>3</sup> ولد موسى إيمان وسايح راضية، أهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مقاطعة نפתال للوقود بمستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2022، ص 32

-ألا أن "الهمشري" عرف اتخاذ القرار على أنه:<sup>1</sup> "عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل الأنسب لكل مشكلة معينة من بين مجموعة من البدائل المتاحة أمام متخذ القرار وذلك بالمفاضلة بينها باستخدام معايير محددة، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار".

-ويعرفه "الخزامي" بأنه: "عملية الوصول إلى قرار بعد تقييم كل البدائل المتاحة من أجل تحقيق متخذي القرار الهدف أو الأهداف". ويضيف قائلاً أن القرارات التي يتم بناؤها جيداً هي: "القرارات التي قامت على الفهم الجيد كنتيجة لمواجهة عديدة بمواقف لها نفس النمط".

مما سبق نجد أن معظم التعريفات لعملية اتخاذ القرار تتضمن القواسم المشتركة التالية:

-وجود مشكلة معينة تطلب حلاً معيناً.

-وجود أكثر من بديل يمكن الاختيار من بينها.

-أن يكون الاختيار نتيجة نشاط عقلي واعي مدرك.

-أن يكون الاختيار موجّهاً لتحقيق هدف أو أهداف مرجوة.

ومنه يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها: عملية اختيار البديل الأفضل حسب الأولويات والهدف، ووفق المعلومات والظروف المتاحة.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني:** مراحل عملية اتخاذ القرار وأنواعه

### 1. مراحل عملية اتخاذ القرار:<sup>3</sup>

1-تحديد المشكلة: تعرف المشكلة بأنها انحراف عن الأداء المخطط ويرى البعض أن التحديد الدقيق للمشكلة يمثل نصف الطريق إلى الحل كما أن التحديد الخاطئ لها يجعل جميع الجهود التالية تضيع سدى لعدم توجيهها في المسار الصحيح.

وتعتبر هذه المرحلة الأساس في عملية اتخاذ القرار لأن القرار يصدر لمواجهة مشكلة معينة أو مسألة ما. وهذا يتطلب تحديد المشكلة تحديداً واضحاً، ويجب دراسة هذه المشكلة وذلك بجمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بها. ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة إذ على أساسها سوف يتحدد الاتجاه في البحث عن البدائل والحلول المختلفة لمواجهة هذه المشكلة.

<sup>1</sup> عمر أحمد الهمشري، الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات، دار الصفاء للنشر، الطبعة 01، عمان، 2001، ص 251

<sup>2</sup> تيزيري موساوي، اتخاذ القرار المهني، مجلة التربية والصحة النفسية، المجلد 03، العدد 01، 2009، ص 32

<sup>3</sup> شيماء بولحشيش وصبرينة لباد، دور الاتصال الإداري في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة -دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية نموذجاً-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، 2018، ص 76-79

ويتطلب التحديد الدقيق للمشكلة مراعاة ما يلي:

- إدراك المدير أن هناك مشاكل ظاهرة تعلن عن نفسها وأيضا مشاكل مستترة تحتاج إلى خبرة المدير للإحساس بوجودها.  
- يجب التمييز بين المشكلة الحقيقية وأسبابها ومظاهرها وأعراضها وكذلك يجب التمييز بين المشكلة الرئيسية والمشاكل الفرعية المتفرعة عنها.

- ينبغي تجزئة المشاكل الكبيرة إلى مشاكل جزئية أو عناصر فرعية مما قد يساعد على تبسيطها وسرعة حلها.

2- تحديد البدائل: تنطوي هذه المرحلة على تحديد كل الطرق والمسارات التي يمكن أن تسير فيها للوصول إلى حل للمشكلة التي سبق تحديدها.

يقوم متخذ القرار في هذه المرحلة بدراسة بيئة العمل للحصول على معلومات يستطيع من خلالها صناعة متغيرات مناسبة لتحقيق هدف معين أو أهداف معينة. وفيها يرفض الخيارات التي لا تتوفر فيها المتطلبات اللازمة لتحقيق الهدف الموضوع.

ويتطلب الأداء الفعال لهذه المرحلة مراعاة الآتي:

- تحليل البيئة الخارجية للمنظمة لتحديد الفرص والتهديدات الموجودة بها في الأجل القصير والأجل الطويل وكذلك يجب تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة لمعرفة نقاط القوة والضعف التي يمكن أن تؤثر في البدائل من حيث الكمية والنوع.

- يجب أن يطلق المدير لنفسه العنان في التفكير والإبداع والابتكار لجلب بدائل جديدة لحل المشكلة وهنا تلعب القرارات الشخصية والذاتية للمدير دورا حاكما ومؤثرا في تحديد البدائل المحتملة.

3- اختيار البديل المناسب: تنطوي هذه المرحلة على اختيار البديل المناسب لحل المشكلة ويجب أن يتمتع البديل المختار بأكثر المزايا وأقل العيوب بالمقارنة بالبدائل الأخرى.

كما يجدر بالذكر أنه مهما كانت طريقة اختيارنا للبدائل منطقية ورشيدة فلن تؤدي إلى حل للمشكلة إذا كانت هذه البدائل هزيلة لذا يجب اختيار البدائل بعناية.

ويتطلب الأداء الفعال لهذه المرحلة مراعاة الآتي:

- أن يتجنب متخذ القرار أن يحصر نفسه داخل حدود وقيود لم تكن مفروضة عليه أصلا.

- من الصعب أن يحصل متخذ القرار على كل المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قرار رشيد.

- يجب أن يكون البديل المختار لديه القدرة على حل المشكلة الأساسية في الوقت الحاضر وأن يمنع تكرار ظهورها في المستقبل وأن يكون اقتصاديا وقابلا للتطبيق في حدود الموارد المتاحة حاليا والتي يمكن توفيرها في المستقبل.

- يجب أن يحقق البديل المختار التوازن بين العائد المادي الذي يمكن قياسه كميا والعائد النوعي أو الكيفي الذي يمكن التعرف عليه من خلال قياس أثره على بعض الظواهر.

4- تطبيق القرار ومتابعته: تتضمن هذه المرحلة وضع القرار موضع التنفيذ، وتأسيس الاتصال المناسب لتبليغ القرار، وضمان تنفيذه.

إضافة لإبلاغ الآخرين بالقرار وشرحه للأفراد المناسبين.

تنطوي هذه المرحلة على وضع القرار موضع التنفيذ ومتابعة التطبيق العملي لمضمون القرار من خلال الحصول على المعلومات المرتدة من القائمين على عملية التنفيذ حتى يمكن تدعيم الجوانب الإيجابية وتصحيح الانحرافات التي تحدث، ويتطلب الأداء الفعال لهذه المرحلة مراعاة الآتي:

-تهيئة مناخ ملائم لتطبيق القرار على نحو يضمن المشاركة الإيجابية من القائمين على التنفيذ وأيضا من المتأثرين بها.

-التمييز بين الأخطاء الراجعة إلى الخطأ في التنفيذ وتلك التي ترجع إلى وجود قصور في مراحل عملية اتخاذ القرار مثل التحديد الخاطئ للمشكلة أو عدم اختيار البديل المناسب.

-التمييز بين الأخطاء التي ترتبط بالقائمين على التنفيذ أو متخذي القرار وتلك التي ترجع إلى عوامل خارجة عن نطاق المؤسسة.

## 2. أنواع القرارات:<sup>1</sup>

1-حسب قابلية البرمجة: تصنف القرارات وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام وهي:

-قرارات مبرمجة: هي قرارات تتصف بأنها روتينية، متكررة ومحددة جدا، وتوجد إجراءات مسبقة لحلها وفي هذا النوع من القرارات تكون معايير الحكم عليها عادة واضحة وغالبا ما تتوفر معلومات وبيانات كافية بشأنها كما أنه من السهل تحديد البدائل منها ومن ثم فهناك تأكيد نسبي بأن البديل المختار سوف يترتب عليه حل المشكلة بفاعلية.

-قرارات شبه مبرمجة: هذا النوع من القرارات يمكن تحديد بعض مراحلها بصورة جيدة وتتوافر قدر من المعلومات والبيانات بشأنها أما البعض الآخر منها فيصعب تحديده بصورة جيدة ويتصف بعدم التأكد ومن ثم يمكن برمجة جزء من تلك الخبرات.

-قرارات غير مبرمجة: تتصف هذه القرارات بأنها غير متكررة، غير روتينية وغير محددة جدا ولا توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها، وعادة ما تظهر الحاجة لصنع هذه القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة جديدة ليست هناك خبرات مسبقة بشأن كيفية حلها، وفي هذا النوع من القرارات لا توجد أنماط محددة لحل هذا النوع من المشكلات وبالتالي يسود فيها حال عدم التأكد.

2-حسب المستويات الإدارية: تنقسم إلى ثلاثة قرارات هي كالآتي:

-قرارات استراتيجية: هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالأنواع الأخرى من القرارات، كما يحتاج هذا النوع من القرارات إلى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيره، كما تهتم القرارات الاستراتيجية بتحديد أهداف المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التوزيع والاستخدام لهذه الموارد ... إلخ.

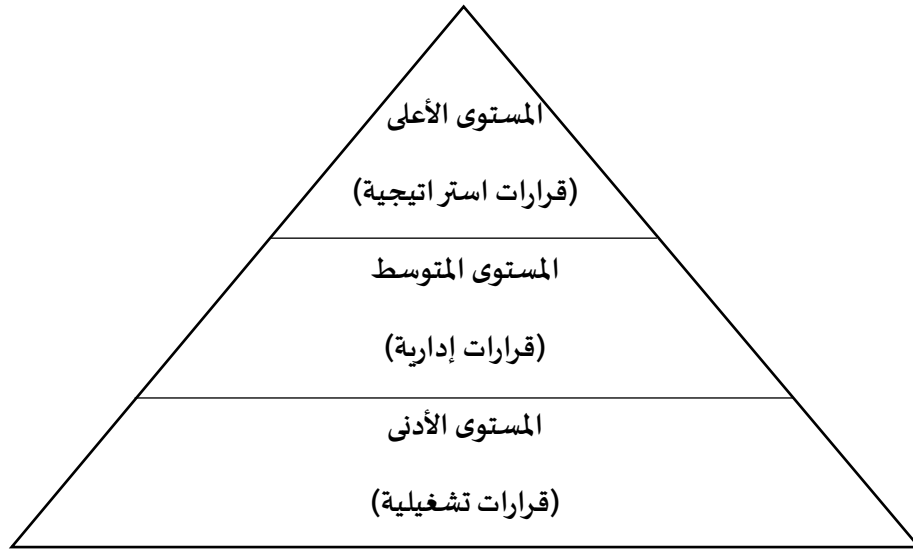
<sup>1</sup> ولد موسى إيمان، مصدر سبق ذكره، ص 35-37

-قرارات إدارية: هي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أدنى مما تؤخذ فيه القرارات الاستراتيجية وأعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها. ولا توجد في هذا النوع من القرارات إجراءات معروفة مسبقا يجب إتباعها، ولكن يقوم متخذ القرار بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة كما يستخدم حكمه الشخصي خبرته في اختيار البدائل، في هذه الحالة يتم اتخاذ القرارات في ظروف تتسم بعدم تأكد نسبي أي مخاطرة.

-قرارات تشغيلية: هي القرارات تؤخذ على مستوى الإدارات الدنيا وتغطي فترات زمنية محددة قصيرة نسبيا، وهي أقرب في طبيعتها لإتباع تعليمات وإرشادات منها إلى الاختيار بين البدائل، وتكون متعلقة عادي بالتأكد من المهام والأنشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة وبفاعلية، كما يتم اتخاذها في ظل ظروف تؤكد تام ونتائجها معروفة مسبقا، مثل: تعطل في خط الإنتاج وما تحتاجه في تصليحه من إجراءات نمطية معينة.

الشكل التالي يوضح أنواع القرارات حسب المستوى الإداري:

الشكل 03: أنواع القرارات في المستويات الإدارية



المصدر: ولد موسى إيمان، مصدر سبق ذكره، ص 36

3- حسب ظروف اتخاذها: يمكن تقسيم القرارات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

-قرارات في حالة التأكد: هي أبسط أنواع القرارات التي يواجهها متخذ القرارات، حيث يستطيع فيها تحديد نتائج كل بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد، ويعود السبب في ذلك إلى توفر البيانات والمعلومات اللازمة حسب طبيعة المشكلة ومن ثم فإن مهمة القرار في هذه الحالة هي اختيار البديل الذي يحقق أكبر عائد ممكن في ظل هذه الحالة من التأكد.

-قرارات في حالة عدم التأكد: هذا النوع من القرارات هو الأكثر صعوبة حيث يكون متخذ القرار غير متأكد من احتمالات الأحداث المتعددة وذلك لعدم وجود تجارب في الماضي تمكن متخذ القرار من تقدير هذه الاحتمالات أو توقع النتائج.

-قرارات في حالة المخاطرة: تعرف هذه الحالة بعملية اتخاذ القرار تحت ظروف الخطر، حيث يحدد متخذ القرار عددا من الحالات أو الأحداث المتوقع حدوثها في المستقبل، وكذلك احتمالات حدوث كل حالة من هذه الحالات أو الأحداث.

4- حسب النمط الإداري لمتخذها: يصنف هذا المعيار القرارات إلى نوعين:

-قرارات أوتوقراطية (انفرادية): تتخذ هذه القرارات بشكل انفرادي من قبل المدير ويعلنها لموظفيه دون إعطائهم أي فرصة للمشاركة في اتخاذها.

-قرارات ديموقراطية (قرارات بالمشاركة): تؤخذ هذه القرارات عن طريق المشاركة، من خلال إشراك المستويات المختلفة في المؤسسة وكل من يعينهم أمر القرار من خارج التنظيم وتتميز هذه القرارات برشدها وفعاليتها، وذلك لأن مشاركة العاملين في وضعها يساعد على قبولهم لها وعدم معارضتها بعد صدورها.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار

يعتبر التدقيق الداخلي مهما في إدارة المؤسسة حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بمهامه.

ومما يزيد من الطلب على المنتج النهائي لعملية التدقيق، ما يواجهه مستخدم تلك البيانات من صعوبة في تقييم جودة المعلومات المقدمة إليه ودرجة الاعتماد عليها وهو ما يساعده فيه تقرير المدقق الداخلي، وتواجه مستخدم المعلومات هذه الصعوبة في تقييم جودة المعلومات المقدمة إليه والثوق فيها نظرا للظروف التالية:

1- تضارب المصالح بين الأطراف المعنية، فعندما يشعر مستخدم المعلومات أن هناك تعارضا فعليا او محتملا بين مصلحته ومصالحه من يقوم بإعداد المعلومات، فإنه سيصر على ضرورة إجراء تقييم دقيق لهذه المعلومات وخاصة من طرف شخص مستقل ومتخصص.

2- الأهمية النسبية للمعلومات محل الدراسة، فزيادة أهمية المعلومات المقدمة عند اتخاذ القرارات تجعل من الأهمية بمكان التحقق من مدى جودتها ودرجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أية قرارات تعتمد عليها.

3- صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة، قد يجعل مستخدم المعلومات غير قادر على استيعابها، وارتفاع احتمال حدوث أخطاء غير معتمدة يصعب على مستخدم المعلومات اكتشافها.

4- الفصل بين مستخدم المعلومات وبين من يقوم بإعداد هذه المعلومات.

ويظهر دور التدقيق الداخلي وأثاره على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذ قراراتهم من خلال:

1- تحقيق مقدار التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية وبالتالي تجنبهم مخاطر اتخاذ القرارات.

2- يكون باعنا ودافعا لاتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها.

3-يساعد في وضع القرارات السليمة<sup>1</sup>.

بالرغم من تطرقنا لثلاثة عناصر في هذا الفصل متمثلة في: تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر واتخاذ القرار إلا أن كل من العنصرين الأولين يندرجان تحت عنصر اتخاذ القرار حيث أن كل مخرجات التدقيق الداخلي للقوائم المالية فيما يخص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تؤدي بالمؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة.

### ملخص الفصل:

يتميز التدقيق الداخلي بدوره الهام في المؤسسة الاقتصادية، فهو أداة فعالة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف. وتنعكس أهميته على كل من نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وعملية اتخاذ القرار.

بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية، فإن المدقق الداخلي يساعد في تحقيق عملية رقابة فعالة نظراً لاستقلاليتها عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة. وبما أنه ينتمي إلى الوحدة الاقتصادية، فهو على دراية كبيرة بالمشاكل التي تعاني منها المؤسسة، وبالتالي يسعى لحلها. كما يساعد ذلك في إتمام عملية الرقابة كما أنه يحسن من فعالية النظام عن طريق تقييمه وتقديم التوصيات لتحسينه.

أما فيما يخص إدارة المخاطر، يلعب التدقيق الداخلي دوراً محورياً فيها. ومن واجباته تقييم وإدارة المخاطر من خلال مساعدة المؤسسة على التعرف على المخاطر وتقييم التعرضات لها. كما يوجد ترابط بينهما على طول مراحل التدقيق الداخلي.

يلعب التدقيق الداخلي دوراً هاماً أيضاً في عملية اتخاذ القرار. فهو يحقق مقداراً من التأكد بالنسبة لمستخدمي المعلومات حول مصداقية هذه البيانات والمعلومات. وبالتالي، فإنه يساعد في وضع القرارات السليمة وتجنب النتائج غير المرغوب فيها.

<sup>1</sup> بن حمو زهرة، دور التدقيق الداخلي في دعم وتفعيل القرار داخل المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2018، ص 58، 59.

# الفصل الثالث

"دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في

مؤسسة ميناء مستغانم"

## تمهيد:

بعد استعراضنا للأدبيات النظرية للتدقيق، بما في ذلك التدقيق الداخلي، القوائم المالية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر وعملية اتخاذ القرار، حان الوقت لتطبيق هذه المعرفة على حالة واقعية واخترنا مؤسسة ميناء مستغانم كحالة لإجراء دراستنا حول دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يعرف بمؤسسة ميناء مستغانم مع إعطاء لمحة حول الميناء والهيكل التنظيمي للمؤسسة، أما المبحث الثاني يبين آلية تنفيذ التدقيق الداخلي في المؤسسة من مراحل وإجراءات لتدقيق القوائم المالية، وأخيرا المبحث الثالث الخاص بدور التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم.

## المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم

تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم من المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي تريد التكيف مع مختلف التطورات الاقتصادية عن طريق تسيير مختلف نشاطات ميناء مستغانم وتطويره، وسنحاول في هذا المبحث التعريف بهذه المؤسسة.

## المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

قبل أن نتطرق للمحة التاريخية لمؤسسة ميناء مستغانم، نأخذ نبذة عن الميناء:

### 1. لمحة تاريخية حول ميناء مستغانم:

كان ساحل مدينة مستغانم الذي يربط صلامندر بخروبة قبل سنة 1830 عبارة عن شاطئ شاسع يحتوي على صخور خطيرة وضخمة على الإبحار، وكانت تسمى هذه المنطقة بمرسى الغنائم بحيث تم استخدامها من طرف القراصنة لاقتسام الغنائم فكانت هذه هي البداية الحقيقية لمدينة مستغانم سنة 1833، والجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة كانت التعاملات والتبادلات تجرى مباشرة على الشاطئ، وفي سنة 1848 تم بناء أول رصيف من الخشب بطول 80 متر تمهيدا لبناء ميناء مستغانم المستقبلي ليصل امتداده 325 متر سنة 1881.

انطلق في سنة 1882 أول مشروع لهيئة الميناء وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه كمشروع ذو منفعة عامة تلت ذلك اعمال تهيئة ضخمة ما بين 1890 و1904، انتهت بميلاد أول حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الامواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941، تم انشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر بين نهاية 1955 وبداية 1959.

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة، حيث أصبح ميناء مستغانم اليوم جزءا أساسيا من البيئة التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة ويعتبر ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الانماط.

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج اريزو لأنه كان خليجا صخريا يمتد بين الرأس البحري لسلامندر والرأس البحري لخروبة، كما يعتبر ميناء مستغانم أحد الموانئ الجزائرية التي لها دور في تحريك التبادل التجاري والمساهمة في النقل البحري.

## 2. لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم:

تأسست مؤسسة ميناء مستغانم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-87 الصادر بتاريخ 14 اوت 1982. ورثت مؤسسة الميناء الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل ONP ابتداء من نوفمبر 1982 إضافة للتجهيزات الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلة أيضا SONAMA كما اسندت اليها أيضا مهام القطر الموكله من قبل الشركة الوطنية للملاحة CNAN.

في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي الى شركة عمومية اقتصادية / شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة الموانئ SOGEPORTS تحمل السجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانون التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 والصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والتي تتضمن النصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-04 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 والتي تتضمن النصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988، تم توكيل مؤسسة ميناء مستغانم بإنجاز كل العمليات التجارية المالية، الصناعية والعقارية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008 تم رفع رأس مال الشركة الى 500.000.000 دج.

في شهر جانفي 2004 تم انشاء مؤسسة تسيير الموانئ وملاجئ الصيد مستغانم على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم، وجدت هذه المؤسسة بموجب انعقاد مجلس الحكومة في 13 اوت 2003 المكرس لبحث تسيير الموانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الاجتماع العام الاستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم ومينائي سلامندر وسيدي لخضر.

## المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم

### 1. خصائص مؤسسة ميناء مستغانم:

تتميز مؤسسة ميناء مستغانم بالخصائص التالية:

1- توفر طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية.

- 2-توفر محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة.
- 3-وجود إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر، الخمرور وناقلات الزفت.
- 4-قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة.
- 5-توفير حماية جيدة للبضائع.
- 6-تنوع طرق تسليم البضائع السكة الحديدية، الطريق الأرضي (عبر التراب الوطني).
- 7-بنى فوقية وتجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين.
- 8- توفر إطارات وعمال تم تهيئتهم وتدريبهم على عمليات الشحن والتفريغ.
- 9-ساعات عمل متواصلة 24 سا/24 سا و 7 أيام /7 أيام.1 ذ.
- 10-موقع جيو استراتيجي هام.

## 2.أهداف مؤسسة ميناء مستغانم:

تسعى مؤسسة ميناء مستغانم لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1-تأمين أحسن للظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
- 4-تسيير الاستثمار وتطوير البناء.
- 2- الإصغاء لاهتمامات المتعاملين.
- 3-تقديم تسهيلات حقيقية، وسائل العبور والمعالجة.
- 5-إستغلال الوسائل والتجهيزات المينائية.
- 6-تسيير أملاك الدولة.
- 7-تنفيذ اشغال الصيانة والتهيئة وخلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين.
- 8-تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ.
- 9-تنفيذ عمليات القطر، الإرشاد والرسو.
- 10-تنفيذ كل العمليات المالية، التجارية، العقارية والصناعية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالهدف الاجتماعي.

## المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

### 1.الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

يتكون الهيكل التنظيمي الخاص بمؤسسة ميناء مستغانم من:

5 مديريات تتمثل في:

1-مديرية الأشغال والصيانة

2-مديرية القبطنة

3-مديرية الاستثمار التجاري

4-مديرية المالية المحاسبية

5-مديرية المصادر البشرية والإمكانات

حيث تنقسم كل مديرية من هذه المديريات إلى أقسام التي بدورها تنقسم مجموعة من المصالح، إضافة إلى خلايا منفصلة في الهيكل التنظيمي عن المديريات تتمثل في:

1-خلية السوق.

2-خلية الدراسات والتخطيط.

3-خلية التسويق.

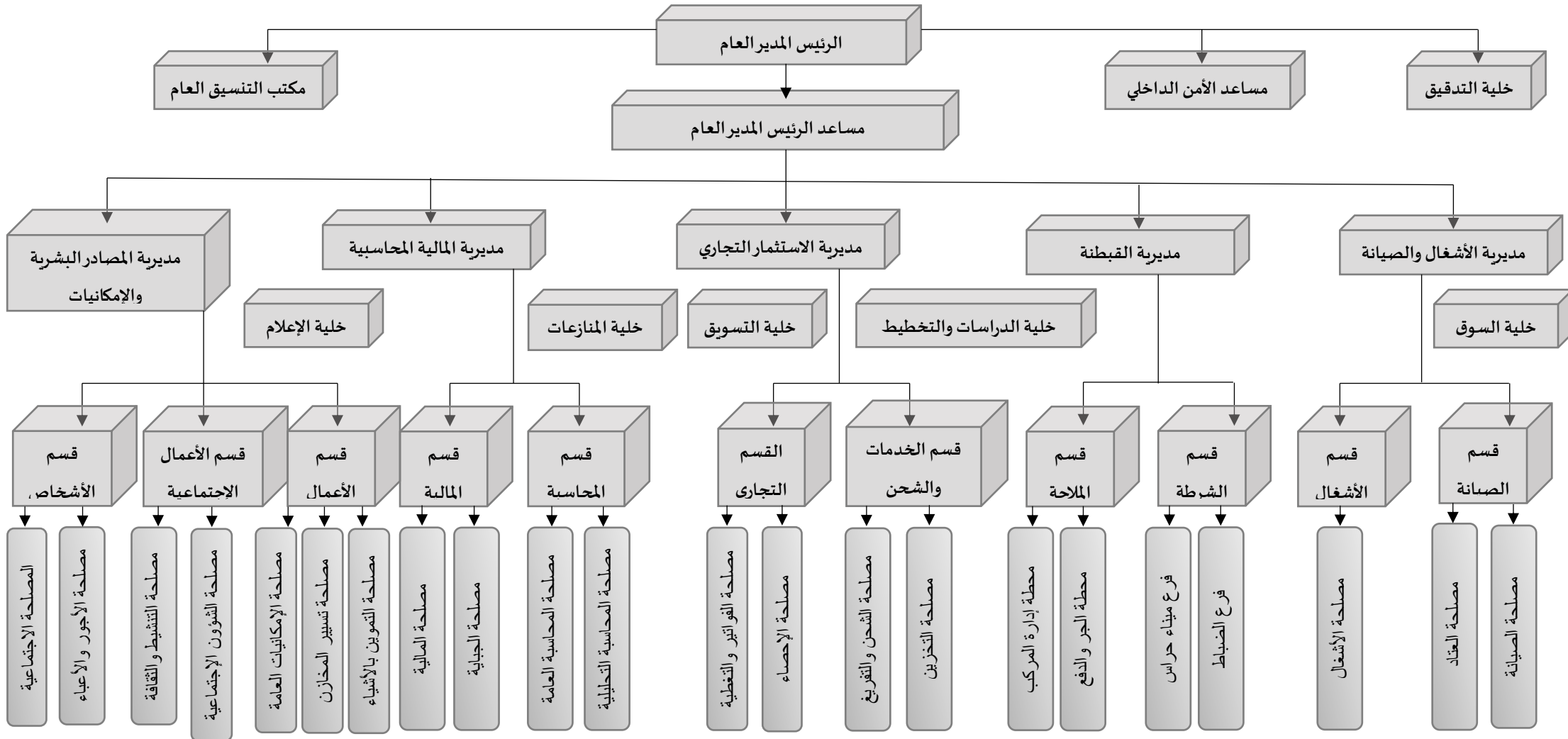
4-خلية المنازعات.

4-خلية الإعلام.

سنتطرق لشرح الهيكل التنظيمي الخاص بمؤسسة ميناء مستغانم بالتفصيل بعد عرضه، وفيما يلي نعرض الهيكل

التنظيمي الخاص بمؤسسة ميناء مستغانم:

الشكل 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم



المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

## 2. شرح الهيكل التنظيمي الخاص بمؤسسة ميناء مستغانم:

1- المديرية العامة: تتمثل وظيفتها في عملية التسيير، المراقبة، التنظيم والسهير على السير الحسن للمؤسسة، كما تقوم بترتيب ومراقبة جميع مديريات المؤسسة وتفرض سلطتها عليهم، وتتكون من:

- الرئيس المدير العام: هو الممثل الوحيد القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة حيث يقوم بالإشراف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء التنفيذيين والذين يصغرونه درجة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

- مساعد المدير العام: يعتبر المستشار القانوني للمدير العام، حيث يقوم بمساعدته في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

- مساعد الأمن الداخلي: وهو الشخص المكلف قانوناً بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي ويشرف معاونيه على الحفظ من الأخطار المادية والبشرية والتصدي لكل الأخطار المحتملة.

- مكتب التنسيق العام: وهو الذي يتولى جميع الأعمال التي يصدرها المدير العام إليه، والتي تتمثل في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن للمديرية العامة ومنع دخول الأجانب.

- خلية التدقيق: هذه الخلية لها علاقة مباشرة بالإدارة العامة، تتمثل مهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير، إضافة لتدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

2- مديرية المصادر البشرية والإمكانيات: مكلفة بتنظيم وتنفيذ النشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية وتحتوي بدورها على ثلاثة أقسام:

- قسم الأشخاص: يتفرع إلى: مصلحة الأجور والأعباء، والمصلحة الاجتماعية.

- قسم الأعمال الاجتماعية والثقافية: بها مصلحة التنشيط والثقافة ومصلحة الشؤون الاجتماعية.

- قسم الأعمال العامة: بها مصلحة الإمكانيات العامة، مصلحة تسيير المخازن، ومصلحة التموين بالأشياء.

3- مديرية المالية والمحاسبة: تُشرف مديرية المالية والمحاسبة على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنظمة، وتضمن توافر السيولة الكافية لتلبية الالتزامات المالية، كما تقوم بإعداد وتنفيذ ميزانية المنظمة، تحليل البيانات المالية وإدارة المخاطر المالية، بها قسمين:

- قسم المالية: به مصلحة المالية ومصلحة الجباية.

- قسم المحاسبة: به مصلحة المحاسبة العامة ومصلحة المحاسبة التحليلية.

4- مديرية الاستثمار التجاري: مكلفة بتنظيم ومراقبة النشاط المتعلق بالتطورات التقنية للميناء بها قسمين:

- القسم التجاري: به مصلحة الفواتير والتغطية ومصلحة الإحصاء.

- قسم الخدمات والشحن: به مصلحة التخزين التي تقوم بعملية التخزين، و مصلحة الشحن والتفريغ.

إضافة لهذين القسمين نتعرف على خلايا مديرية الاستثمار التجاري:

-خلية الدراسات والتخطيط: تقوم هذه الخلية بإعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة النشاط التجاري لكل شهر مع إحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواحد وتحديد نوعية حمولة كل سفينة على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما تنجز مخططات تبين نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة مع مقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل إذا وجد، وتوضح المخططات وضعية السنة المقبلة وتحدد فيها الأهداف والأرقام التي تهدف المؤسسة للوصول إليها وهذا عن طريق وضع احتمالات تقريبية.

-خلية التسويق: يتمحور الدور الأول لهذه الخلية في التعريف بالميناء ودوره الجيوستراتيجي بمنطقة الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري، وما يوفره من عدة امتيازات تجعل منه الميناء الأمثل لعملية الاستيراد والتصدير، وتمثل هذه الامتيازات في: الموقع الجغرافي، التسهيلات الإدارية، التحفظات الجمركية، انخفاض نفقات الشحن والتفريغ، وسائل العمل المتطورة، أماكن تخزين واسعة.

-خلية المنازعات: وهي الخلية المختصة في المنازعات المحتمل نشوؤها أثناء تنفيذ العمل، قد تكون منازعات ناتجة عن إخلاء أحد المتعاملين مع المؤسسة بالتزامات أي عدم وفائه بالتزاماته أو نتيجة اعتراض هذا المتعامل على ظروف العمل أو الزيادات المالية أو على أي شيء من شأنه أن يؤثر على صحة التعاملات التجارية.

يمكن أيضا أن يكون النزاع بين المؤسسة وأحد العمال وهو النزاع الذي يندرج ضمن إطار نزاعات العمال الفردية كارتكاب العامل لخطأ من الدرجة الثالثة استلزم فصله من العمل، لذا يلتزم هذا العامل بالدفاع عن حقوقه والدخول مع المؤسسة في نزاع تتولى النظر فيه المحكمة الاجتماعية (قسم قضائي مختص في النظر في المنازعات المتعلقة بعلاقات العمل).

كما يمكن أن يكون النزاع جماعي وهو ما يعرف بنزاعات العمل الجماعية، حيث يدخل جميع العمال الذين يمثلهم ممثل نقابي في نزاع مع المؤسسة نتيجة رفض المؤسسة تنفيذ التزام ما كالزيادة في الأجور.

5-مديرية القبطنة: هذه المديرية مكلفة بالتسيير الحسن لحركة البواخر من وقت دخولها إلى الميناء حتى خروجها مع تحقيق سلامة السفن، تنقسم إلى:

-قسم الشرطة والأمن: يتشكل من فرقتين هما: فرقة الضباط وفرقة حراس الميناء.

-قسم الملاحة: به محطتين هما محطة إدارة المركب والربط (تقوم بإدارة المركب وربطها بالرصيف)، محطة الجر والدفع (التي تقوم بجر البواخر التي تواجه صعوبة في الحركة باستخدام سفن الجر أو دفع البواخر إلى داخل الميناء أو خارجه باستخدام سفن الدفع).

6-مديرية الأشغال والصيانة: تعمل على التنظيم ومراقبة جميع الأشغال والصيانة، تحتوي على قسمين:

-قسم الصيانة: به مصلحة العتاد ومصلحة الصيانة.

-قسم الأشغال: به مصلحة الأشغال.

## المبحث الثاني: آلية تنفيذ التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

قبل التطرق لألية تنفيذ التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم نتعرف على تنظيمه بداخل المؤسسة:

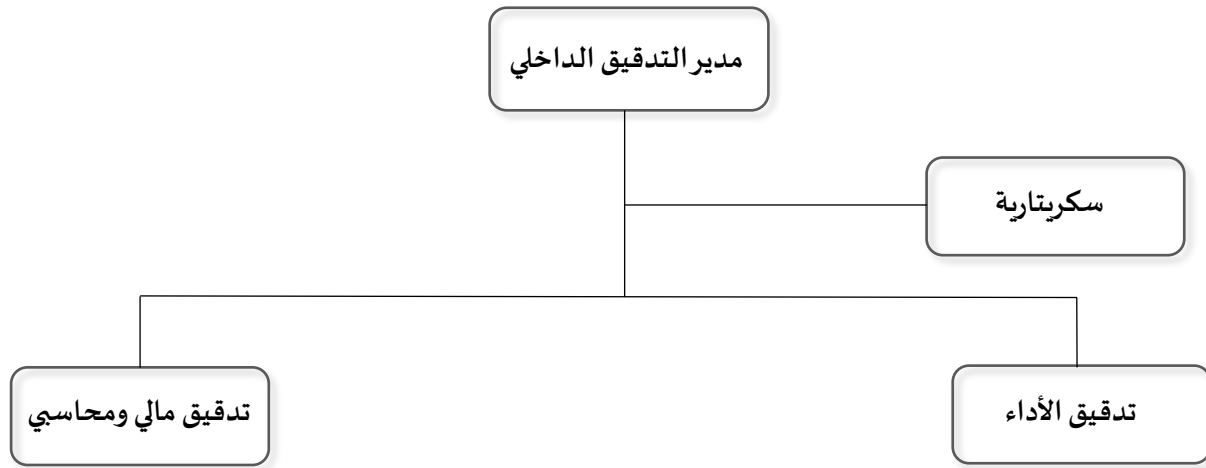
### المطلب الأول: تنظيم التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

امثالاً لدليل التدقيق الداخلي الذي أعدته شركة تسيير الموانئ، فإن وظيفة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم هي وظيفة تابعة مباشرة للإدارة العامة، مما يضمن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي عند أدائه لمهامه.

### 1. الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي: ومن أجل تسهيل عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم يتم اقتراح

هيكل تنظيمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 05: الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي



المصدر: خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم

### 2. العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم وعلاقته مع التدقيق الخارجي:

#### 1- العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي:

- المدقق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم بتقديم كل تقارير التدقيق إلى المديرية العامة.
- كما يقوم أيضا بمساعدة جميع الأقسام، المصالح والمديريات في تطوير الأداء وتحسين العمل بداخلها.

#### 2- علاقة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم مع التدقيق الخارجي:

- هناك تكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في مؤسسة ميناء مستغانم حيث:
- يقوم المدقق الداخلي من مدى تطبيق الإرشادات والتوصيات المقدمة من طرف المدقق الخارجي.

-عندما يحتاج المدقق الخارجي لإبداء رأيه في مجال معين أثناء قيامه بتدقيق حسابات المؤسسة يستند إلى تقارير التدقيق الداخلي.

### 3. مجال تدخل التدقيق الداخلي:

أثناء تدخل المدقق الداخلي تمارس وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة على كل الوظائف، الأنشطة، العمليات والأنظمة الموجودة على مستوى المؤسسة وبدون قيود، حيث يملك المدقق الداخلي الحق في الحصول على جميع الوثائق، المستندات، أو أية معلومات أخرى ضرورية لإتمام مهمة التدقيق.

### 4. أخلاقيات المهنة:

يجب توفر مجموعة من الخصائص لدى المدقق الداخلي نذكرها فيما يلي:

#### 1- الاستقلالية:

أي استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة والعمليات الخاضعة للتدقيق وتجنبه لأي تضارب في المصالح قد يؤثر على حكمه إضافة لتمتعه بسلطة كافية لممارسة مهامه دون خوف من التهديد أو الإكراه.

#### 2- النزاهة والاستقامة:

يجب على المدقق الداخلي التحلي بالصدق والإخلاص في أداء مهامه وتحمل مسؤولية قراراته وأفعاله.

#### 3- الكفاءة المهنية:

أي وجوب تمتع المدقق الداخلي بالمعرفة والمهارات اللازمة لأداء مهمة التدقيق والسعي المستمر لتحسين المهارات والمعارف.

#### 4- الموضوعية:

على المدقق الداخلي التحلي بالموضوعية في تقييم المعلومات والأدلة والحياد في تقاريره والابتعاد عن أي تحيز أو أحكام مسبقة.

#### 5- الثقة والسرية:

أي الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال عملية التدقيق واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها من أي وصول غير مصرح به، كما يجب الكشف عنها فقط للأشخاص المخولين بذلك.

المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

### 1. التعرف على المؤسسة:

عندما يستلم المدقق الداخلي وظيفته بمؤسسة ميناء مستغانم، يقوم بالتعرف على محيط المؤسسة من خلال جمع كل الحقائق التقنية، التجارية، الضريبية والقانونية، كما يقوم بالاطلاع على الوثائق الخارجية المتعلقة بالمؤسسة لمعرفة المعلومات التالية:

-التطور التاريخي للمؤسسة ومكانتها في السوق.

-القوانين والتنظيمات التي تحكم المؤسسة والخاصة بالقطاع الذي تنشط فيه.

-هيكل المؤسسة.

يقوم المدقق الداخلي أيضا بالتعرف على المسؤولين والمسيرين مختلف المصالح مع إجراء حوارات معهم وخاصة مع من سيشتغل معهم أكثر من غيرهم أثناء أدائه لمهامه.

كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة للتعرف على:

-التقنيات والوسائل المستخدمة في التسيير والإدارة وفي أنشطة المؤسسة.

- السياسات العامة للمؤسسة (استراتيجياتها، السياسات المالية، السياسات التشغيلية،)

## 2. فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

خلال هذه المرحلة يقوم مدقق الحسابات بتقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها في المؤسسة قصد الوقوف على آثار على الحسابات والقوائم المالية.

يتم فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال الخطوات التالية:

1- قيام المدقق الداخلي بالتعرف على مختلف الإجراءات المعمول بها في هذه المؤسسة والتي ينص عليها نظام الرقابة الداخلية الخاص بها.

2- فهم كل أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق.

3- فحص مدى تطبيق السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الرقابة الداخلية في أنشطة وعمليات المؤسسة.

4- استخراج نقاط القوة والضعف الخاصة بالنظام مع إعطاء تقييم أولي له.

5- قيام المدقق الداخلي بالتأكد من أن نقاط القوة المتوصل إليها فعلا مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة وتقييم أهمية نقاط الضعف ومدى تأثيرها مع إعلام الإدارة وتقديم توصيات وإجراءات تصحيحية يتابع تطبيقها فيما بعد، وهذا ما يسمى باختبارات الاستمرارية (اختبارات تتم على مدار فترات منتظمة للتأكد من استمرار ملائمة وتطبيق مكونات النظام بشكل فعال على مدار السنة).

بناء على نتائج اختبارات الاستمرارية وتحليل نقاط القوة والضعف، يقوم المدقق بإجراء تقييم نهائي لفعالية نظام الرقابة الداخلية.

6- في حالة كان نظام الرقابة الداخلية المطبق قوي فهذا بمثابة دليل مبدئي على صحة ومصداقية الحسابات والقوائم المالية الخاص بالمؤسسة، لكن لا بد من إجراء تدقيق مباشر للحسابات والقوائم المالية، وفي هذه الحالة يكفي المدقق بالتأكد من:

- التأكد من الأرصدة عن طريق القيام المدقق بالتدقيق التحليلي التي تشمل اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي قد تؤثر على صحة الحسابات ومقارنة نتائج المؤسسة بأدائها في الفترات السابقة أو بمعايير الصناعة.
- القيام باختبارات السريانية المصادقة التي يقدمها المدقق مباشرة ودون إشعار الإدارة أو الموظفين لاكتشاف السلوكيات غير القانونية التي يحاول الموظفون إخفاءها ومن أمثلتها: مراقبة النشاط على أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال، إرسال رسائل بريدية مختبرة إلى الموظفين بشكل مقصود لتقييم سلوكهم واختبار نزاهتهم.
- الفحص المادي لموجودات المؤسسة.

7- أما في حالة كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف على المدقق توسيع برنامج تدخله بإضافة اختبارات متممة للاختبارات السابقة، فيقوم باختبار التطابق والتجانس لاكتشاف الانحرافات بين ما هو مسجل وما هو منفذ بالاطلاع على:

- الموازانات.
- موازن المراجعة.
- فحص سريع للقيود الكبيرة وتدقيق العمليات الممركزة (عمليات تتم في مكان واحد).
- العقود الممضاة من طرف المؤسسة.
- المحاضر الخاصة باجتماعات إدارة المؤسسة.
- اختبارات سريانية أخرى للأرصدة والتسجيلات نذكر منها:
- \*مراسلة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من بنوك، زبائن وموردين للتأكد من مصداقية العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة.
- \*مراجعة الوثائق الداخلية للمؤسسة كسندات التسليم، الفواتير، ملف الجرد المستمر لقيم الاستغلال، ...
- \*المشاهدة الميدانية للاستثمارات ومراقبتها.

### 3. إعداد التقرير:

تعتبر مرحلة إعداد التقرير المرحلة النهائية في مؤسسة ميناء مستغانم، وهي بمثابة ملخص نهائي لما قام به المدقق الداخلي أثناء أدائه لمهامه بالمؤسسة، يشتمل تقرير المدقق الداخلي على كل الأدلة والقرائن التي تثبت حكم ورأي المدقق الداخلي فيما يخص نظام الرقابة الداخلية ومصداقية القوائم المالية.

يمكن للمدقق الداخلي الشروع في كتابة تقريره النهائي بعد مناقشته لجميع النقاط التي ستذكر في تقرير التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة في الاجتماع النهائي.

التقرير بشكل وثيقة رسمية يوضح فيها المدقق الداخلي ما يلي:

-رأيه حول عدالة ومصداقية القوائم المالية بناء على نتائج التدقيق.

-تقييم نظام الرقابة الداخلية.

-تحديد مخاطر الرقابة المرتبطة بالقوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في التخفيف من هذه المخاطر.

-ذكر الانحرافات والأخطاء المكتشفة.

-اقتراح توصيات وتوجيهات لتحسين نظم الرقابة الداخلية وتصحيح الأخطاء.

وبنى شكله عموماً على النحو التالي:

-عبارة عن وثيقة تتكون من عدة صفحات، أو على شكل مستند إرسال

-يحتوي تقرير التدقيق على: عنوان (يحتوي على اسم المؤسسة وتاريخ الإصدار)، خطاب التقديم، فهرس محتويات،

مقدمة، نص التقرير (نجد فيه: عرض النتائج، التوصيات وأجوبة أعضاء مجلس الإدارة).

### المطلب الثالث: إجراءات تدقيق القوائم المالية

إن البيانات التي توفرها القوائم المالية هي مدخلات عملية التدقيق الداخلي والتي تسمح بالتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات التنظيمية الخاصة بالمؤسسة، وفيما يلي سنذكر بعض القوائم المالية وإجراءات تدقيقها في مؤسسة ميناء مستغانم حسب ما توصلنا إليه من معلومات:

#### 1.الميزانية:

تعتبر الميزانية من بين أهم القوائم المالية التي توفر للمؤسسة بشكل رئيسي معلومات عن المركز المالي الخاص بها والذي يتأثر بالربحية، الموارد الاقتصادية، الظروف الاقتصادية، السيولة، ...، ويتخذ المدقق الداخلي الإجراءات التالية في تدقيقها وفحصها:

-يقوم المدقق الداخلي أيضاً بفحص مستندات الأصول الخاصة بالمؤسسة بغرض التأكد من أن وثائق الأصول كلها ملك للمؤسسة وأن جميع الأصول موجودة فعلياً.

-كما يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن جميع أصول المؤسسة الموجودة في الدفاتر المحاسبية موجودة فعلياً بالمؤسسة نهاية السنة.

-التأكد من أن المخزونات ملك المؤسسة.

-يقوم المدقق بفحص مصاريف الإصلاح والصيانة الخاصة بالسنة الجارية مع مقارنتها بالسنة السابقة ليرى مدى ارتفاعها أو انخفاضها.

-فحص جميع بيانات الأمر بالشراء ومقارنتها مع البيانات الموجودة في الفواتير، حيث يجب أن تكون البيانات متطابقة بينهما.

-التأكد من أن مبالغ الأموال الخاصة في الحد القانوني.

-التحقق من إتباع المؤسسة لطريقة الإهلاك الخطي (الثابت) ومن أن جميع العمليات صحيحة.

-تدقيق الفواتير للتحقق من المبالغ والرسوم المطبقة.

## 2. جدول حسابات النتائج:

يعبر جدول حسابات النتائج على النتائج التي حققتها المؤسسة من أعمالها السنوية ويقوم المدقق الداخلي بالإجراءات التالية في مهمته لتدقيق الجدول علماً أننا نعتد في دراستنا على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

-تقييم معلومات الربحية الخاصة بالسنة الحالية مع معلومات الربحية الخاصة بالسنة السابقة ليعرف إذا حققت المؤسسة نتيجة أحسن من السنة السابقة أم أقل.

-فحص أنشطة المؤسسة الاستثمارية، التمويلية والتشغيلية وتقييم مدى تماشها مع نظام المؤسسة والتأكد من عدم تأثيرها سلباً على أموالها.

-تدقيق الإيرادات التشغيلية التي حققتها الشركة من خلال تقديم خدماتها من خلال مراجعة سجلات المبيعات، أوامر الشراء والفواتير.

## 3. جدول التدفقات النقدية (سيولة الخزينة):

يعبر جدول التدفقات النقدية على حركة الأموال الداخلة والخارجة من المؤسسة خلال فترة زمنية محددة ويقوم المدقق الداخلي الخاص بمؤسسة ميناء مستغانم بالإجراءات التالية في عملية تدقيقه:

-التحقق من دفع الرواتب للموظفين في أوقاتها المحددة وعدم التأخر في دفعها.

-يتحقق المدقق أيضاً من سداد مستحقات الموردين في وقتها وعدم الاعتماد على الدفع بالأجل.

-التأكد من عدم اعتماد المؤسسة على قروض.

-تحليل اتجاهات التدفقات النقدية لتحديد أي أنماط أو استثناءات قد تشير لوجود مشكلات.

## المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

يعد التدقيق الداخلي ركناً أساسياً لإدارة العمليات في مؤسسة ميناء مستغانم والتحكم فيها، كما يساهم بشكل فعال في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وطموحاتها المستقبلية، وسنتعرف في هذا المبحث على دور التدقيق الداخلي في: اتخاذ القرار،

إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتي تشكل نظاما متكاملًا لضمان سلامة وصحة سير العمل في أي مؤسسة بما في ذلك مؤسسة ميناء مستغانم.

#### المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتمد المدقق الداخلي الخاص بمؤسسة ميناء مستغانم في عملية تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المراجع المتمثلة في: اللوائح والقوانين الداخلية، إجراءات العمل، مذكرات التوجيه الصادرة عن المديرية العامة، مذكرات الأوامر الصادرة أيضا عن المديرية العامة ويكون تطبيقها إجباري.

يفحص المدقق الداخلي من خلال المراجع السابقة مدى الالتزام بتلك القوانين والسياسات في عمليات المؤسسة عبر العديد من الإجراءات المذكورة سابقا في مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي بمؤسسة ميناء مستغانم من: اختبارات للاستمرارية للتأكد من استمرارية تطبيق السياسات والقوانين على مدار فترات منتظمة، الاختبارات السريرية التي تتم دون إشعار مسبق، الاستبيانات المستخدمة لجمع المعلومات من الإدارة والموظفين حول نظام الرقابة الداخلية، ... وغيرها من الاختبارات الأخرى الهادفة لإعطاء تقييم نهائي حول نظام الرقابة الداخلية من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف الخاصة به.

وفي الأخير يقدم المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة حوصلة شاملة "Document de synthèse" وهو بمثابة تقرير حول نظام الرقابة الداخلية يوضح فيه النتائج المتوصل إليها مع تقديم التوصيات والإرشادات، والجدير بالذكر أنه نظرا لتعدد المهام والأنشطة داخل المؤسسة يساهم مدقق الأداء في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال: -التحقق من أن السياسات والإجراءات تتناسب مع معايير الأداء، الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

-تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية للحواسيب وأجهزة الإعلام الآلي إضافة لتقييم درجة تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان الفصل بين وظائف إدخال البيانات، مراقبة البيانات، الحفاظ وتخزين البيانات.

وانطلاقا من البحوث التي قمنا بها في الجانب النظري إضافة من المعلومات المتحصل عليها خلال فترة تربصنا في مؤسسة ميناء مستغانم يتضح أن التدقيق الداخلي هو إحدى الوسائل الفعالة للرقابة التنظيمية، فالمدقق الداخلي بالمؤسسة يقوم بتدقيق كل الأقسام والمصالح دون استثناء والاطلاع على مختلف المستندات والوثائق الخاصة بالمصالح ليتأكد من إعدادها وفقا للسياسات والقوانين المنظمة لأعمال المؤسسة ليقوم بعدها بتحديد نقائص هذا النظام وتقديم بعض الإجراءات التصحيحية في توصياته وهو ما يساهم في تعزيز وتفعيل نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر نظرا للتغير المستمر الذي يحدث في الجوانب الإدارية والتنظيمية من تطور تكنولوجي ومعلوماتي قد يؤدي بدوره لتطور طرق التلاعب والفساد أي أن التدقيق الداخلي هو ما يساعد في تحديث النظام وتحسينه.

ومن جهة أخرى فإن التقارير التي ينجزها المدقق الداخلي ترفع مباشرة إلى الرئيس المدير العام بدون وساطة نظرا للاستقلالية التي يتمتع بها المدقق والتي تلعب دورا في إعطاء مستجدات ومعلومات صحيحة نسبيا حول نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يضع مجهودات المكرسة في مكانها الصحيح.

كما أن قيام المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري يساهم في علاج الاختلالات الموجودة فيه في أسرع وقت قبل أن تصبح التكاليف المترتبة عنها كبيرة.

#### المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

نظرا للمعاملات الهامة والكبيرة التي تتم في مؤسسة ميناء مستغانم والأعمال القائمة في الميناء تنتج العديد من المخاطر التي تستلزم إدارتها والحد من أضرارها قدر المستطاع، حيث تعتبر مهمة إدارة المخاطر في هذه المؤسسة من مهام وواجبات المدقق الداخلي ويشمل نطاق عمله ما يلي:

-اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية والمخاطر التي تنطوي تحتها بهدف معالجتها.

-التأكد من سلامة الأدوات، المعدات، المباني، والموجودات الأخرى في المؤسسة لكشف أية مخاطر مالية أو تشغيلية.

-فحص المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي لتحديد مدى عدالتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة والكشف عن مخاطر السمعة والمخاطر المالية التي تنتج عن التلاعب المحاسبي.

-المساعدة في تقييم كفاءة الموظفين عن طريق أدائهم وتحديد الضوابط اللازمة ل: التخفيف من المخاطر المتعلقة بكفاءتهم من خسائر مالية وانخفاض في الإنتاجية.

-يقوم المدقق الداخلي في تدقيقه للقوائم المالية بتدارك الأخطاء المحاسبية الناتجة عن سهو الموظفين قبل أن تؤدي إلى مخاطر ومن أمثلتها دفع مبالغ زائدة للموردين، فيتم تسوية ذلك بطريقة:

\*القيود المزدوج: يستخدم القيد الأول لتسجيل استرداد المبلغ الزائد من المورد، ويستخدم القيد الثاني لتعديل حساب الدائن الخاص بالمورد ليبين المبلغ الصحيح.

\*إضافة النقصان: حيث في حالة عدم تحصيل مبالغ كافية من العملاء يمكن تصحيح الخطأ بإضافة حساب النقصان إلى القوائم المالية، ويمثل حساب النقصان الفرق بين المبلغ المسجل في الإيرادات والمبلغ المستحق فعلياً.

لكن وبالرغم إلى الأهمية التي تكتسبها عملية إدارة المخاطر في المؤسسة والأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، لكن لا توجد على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم مديرية أو قسم خاص بإدارة المخاطر، وينسب المدقق سبب هذا إلى أن حجم المؤسسة ليس بالكبير الذي يستلزم وجود قسم أو مديرية خاصة بإدارة المخاطر، كما أن إدارة المخاطر علم واسع وليس من اختصاص المدقق بالإضافة لكثرة الأعمال التي تكلفه بها المؤسسة لذا فيبقى أدائه محدود في هذا الجانب.

#### المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار

يعتبر التدقيق الداخلي ذو أهمية في عملية اتخاذ القرار في مؤسسة ميناء مستغانم، حيث يساعد على اتخاذ مختلف القرارات وذلك من خلال عمليات التدقيق الداخلي التي يقوم بها المدقق، حيث يتمثل دوره في توفير معلومات موثوقة وذات مصداقية حول عدالة القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مناسبة من طرف مستخدمي القوائم المالية، كما أن الإدارة العامة تعتمد على التوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي لاتخاذ القرارات المناسبة لتدارك النقائص وتحسين الأداء.

والجدير بالذكر أنه يتواجد بالمؤسسة مدقق داخلي يقوم بتدقيق جميع العمليات والأنشطة التي تتم داخل الحرم المؤسسي، ولكن نظرا لكبر حجم المؤسسة وتنوع النشاطات يتم الاستعانة بخدمات المدقق المحاسبي والمالي ومدقق الأداء من أجل تسهيل وتفعيل عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة وبالتالي تفعيل عملية اتخاذ القرار:

### 1. دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق مالي ومحاسبي:

تم اقتراح تدقيق محاسبي ومالي تابع للهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق نظرا للتعاملات المتنوعة التي تقوم بها المؤسسة، وكثرة المعلومات المالية والمحاسبية المتدفقة من أجل منع الأخطاء والتلاعبات.

### 1- مهمة المدقق المحاسبي والمالي:

يقوم المدقق المحاسبي والمالي بفحص مصداقية وصحة وعدالة المعلومات المحاسبية والمالية وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها والمقبولة عموما، والوسائل والأساليب المستخدمة لتحديد قياس وتصنيف ونشر هذه المعلومات.

### 2- تنظيم العمل:

-التأكد من التسجيل المحاسبي وفقا لمبادئ المحاسبة.

-التأكد من التسجيل الصحيح لجميع العمليات لكل دورة محاسبية.

-التأكد من صحة وتوزيع الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالدورات المحاسبية الأخرى.

-دراسة سبل الحفظ على الأصول والتحقق من وجودها.

-تحديد الأخطاء والغش.

-التحقق من تنظيم الأوضاع المالية في إطار الجوانب المالية والمحاسبية والاقتصادية.

-فحص العمليات والبرامج من أجل التأكد من أن النتائج متناسقة مع الأهداف المسطرة لها.

-إعداد التقرير في الوقت المحدد وفقا للمعايير المقبولة عموما.

### 3- المسؤوليات:

-تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق.

-احترام البرنامج السنوي للتدقيق الداخلي.

-المحافظة على الوسائل الموضوعة تحت تصرفه.

-احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

#### 4- المؤهلات والشروط:

-المؤهلات:

\*التعليم العام: شهادة جامعية في المحاسبة والمالية.

\*التكوين المهني: التدقيق المحاسبي والمالي، IFRS/IAS

\*الخبرة المهنية: الحد الأدنى 5سنوات في المحاسبة والمالية.

-شروط العمل:

\*المهارات البدنية: حدة البصر والسمع، وحالة بدنية جيدة.

\*المهارات العقلية: العمل الجاد، القدرة على الاتصال والتنظيم، الفكر التحليلي والتركيب.

#### 2. دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق أداء:

تم اقتراح وظيفة تدقيق الأداء تابعة للهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي نظرا لتعدد الأنشطة والوظائف في المؤسسة، ولغرض فحص وتقييم أداء تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بها.

#### 1- مهمة مدقق الأداء:

تتمثل مهمة مدقق الأداء في القيام بفحص وتقييم أنشطة المؤسسة من أجل المساعدة في القيام بالمسؤوليات على أحسن وجه، وكشف أوجه القصور والضعف أو الأخطاء المحتمل حدوثها، وتقديم اقتراحات لتصحيح هذه الأخطاء بهدف مساعدة الإدارة في أداء مسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

#### 2- تنظيم العمل:

-فحص وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وفقا للسياسات، الإجراءات، اللوائح القانونية وما هو مخطط له.

-التحقق من أن السياسات والإجراءات تتناسب مع:

\*الأهداف المسطرة.

\*معايير الأداء.

\*الاستخدام الاقتصادي والكفاء لموارد المؤسسة.

-تحليل نقاط القوة والضعف في الأنظمة الفرعية وإجراءات العمليات، مع فهم أسبابها وتقييم نتائجها، وتقديم اقتراحات وتوصيات لتحسين نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

-تقييم مدى تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة من خلال ضمان فصل المسؤوليات التالية:

\* إدخال البيانات.

\* مراقبة البيانات.

\* تخزين البيانات والحفاظ عليها.

\* البرمجة.

-التأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية لأجهزة الحاسوب عن طريق التحقق مما يلي:

\* ضمان وجود وثيقة أو دليل مكتوب يوضح طريقة عمل كل برنامج.

\* خضوع تغيير البرامج لتصريح وفحص من قبل المختصين.

يقوم مدقق الأداء بعد انتهاءه من كل عملية تدقيق بتقديم تقريره إلى مدير التدقيق الداخلي.

### 3-المسؤوليات:

تتمثل مسؤوليات مدقق الأداء في:

-تنفيذ كل المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق الداخلي.

-احترام البرنامج السنوي على مدار السنة.

-أداء مهامه باجتهاد وبأقصى سرعة.

-المحافظة على ما وضع تحت تصرفه من وسائل.

- احترام قواعد السلوك المهني وفقا لأخلاقيات المهنة.

### 4-علاقة مدقق الأداء مع الهياكل الأخرى:

-يقدم مدقق الأداء التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي، ويعلمه بالصعوبات التي واجهها مع تقديم توصيات واقتراحات من أجل التطوير.

- يعمل مدقق الأداء بالتنسيق والتعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تحسين العمل وتطويره.

### 5-مؤهلات مدقق الأداء:

تتمثل المؤهلات التي يجب توفرها في مدقق الأداء في:

-التعليم العام: مهندس دولة في الإعلام الآلي ونظام المعلومات والشبكات.

-التكوين المهني: أن يحصل على تكوين في التدقيق الداخلي، المناجمنت، التسيير وإدارة قواعد البيانات.

#### 6-شروط العمل:

تنقسم إلى قسمين:

-المهارات البدنية: يجب أن يكون مدقق الأداء في حالة بدنية جيدة إضافة لحدة السمع والبصر.

-المهارات العقلية: يجب أن يكون لديه تفكير التحليلي ويعمل بجد إضافة لقدرته على الاتصال والتنظيم (أي القدرة على تبادل المعلومات بشكل واضح وفعال وتنظيم المهام والمشاريع بطريقة منهجية وفعالة).

#### ملخص الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين أن التدقيق الداخلي له دور هام في مؤسسة ميناء مستغانم كغيرها من المؤسسات الأخرى في كل من تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر واتخاذ القرار، إلا أن هناك بعض من النقاط التي يجب ذكرها لكل عنصر من هذه العناصر.

بالنسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المدقق الداخلي بعمله من فحوصات، اختبارات وتأكد من تطبيق قوانين وسياسات النظام وتقييم لنقاط القوة والضعف ليقدم توصياته فيما بعد في تقريره، كما يساهم في تقييم هذا النظام مدقق الأداء من خلال تقييم درجة تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وكفاية نظام الرقابة الداخلية لها، وبشكل عام فإن التدقيق الداخلي يعزز من فاعلية هذا النظام ويحدثه باستمرار كما أنه يساهم في علاج الاختلالات الموجودة فيه في أسرع وقت قبل أن تصبح التكاليف المترتبة عنها كبيرة.

أما إدارة المخاطر فتعتبر هذه المهمة من مهام المدقق الداخلي ويشمل نطاق عمله كشف هذه المخاطر وتداركها وتخفيف أضرارها بالرغم من عدم اختصاص المدقق في إدارة المخاطر التي تعتبر علم واسع وقائم بحد ذاته وكثرة الأعمال التي تكلفه المؤسسة بها، كما أن المؤسسة لا تتوفر على مديرية أو قسم خاص بإدارة المخاطر، وبالتالي تمثل الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي هي أساس إدارة المخاطر في المؤسسة.

وأخيرا فإن الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي إضافة لكل من مدقق الأداء والمدقق المحاسبي والمالي الذين قامت المؤسسة بتدعيم خلية التدقيق بهم تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال: أنها توفر معلومات موثوقة وذات مصداقية حول مصداقية القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات مناسبة من طرف مستخدمي القوائم المالية، كما أن الإدارة العامة تعتمد على التوصيات التي يقدمها المدققين لاتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء وتدارك النقائص.



خاتمة عامة

## خاتمة عامة:

التدقيق الداخلي هو ذلك النشاط التقييمي المستقل الذي يمارس داخل المؤسسة باعتباره عملية مهمة جدا فيها من خلال عمليات الفحص والتقييم للبيانات المالية، القوائم المالية، المستندات، الوثائق وأصول المؤسسة وكذا تفعيل الإجراءات الرقابية والوظائف الأخرى فيها لضمان حسن سير الأعمال ومعالجة الاختلالات، تحكم التدقيق الداخلي مجموعة من الضوابط التي تنظم عمله بداخل المؤسسة وتضمن أقصى كفاءة وفاعلية، سواء من حيث معايير الممارسة المهنية وقواعد للسلوك المهني التي نصت عليها المعايير الدولية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين أو من حيث موضعه في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يكون مستقلا تماما عن وظائف وأقسام المؤسسة وعلى علاقة مباشرة بمجلس الإدارة والإدارة العليا وهذا لضمان استقلاليتها وإضفاء طابع المصداقية على نتائج أعماله.

تمثل القوائم المالية مجموعة من التقارير المحاسبية التي تقدم لمحة شاملة حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي خلال فترة زمنية معينة، حيث يلعب التدقيق الداخلي لها دورا مهما في عدة جوانب، فمن حيث نظام الرقابة الداخلية فإن التحقق من صحة القوائم المالية وإتباعها للمبادئ المحاسبية المعمول بها والتأكد من موجودات المؤسسة كقيل بتقييم كفاءة هذا النظام وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينه، وهذا ما يأخذنا لعملية اتخاذ القرار حيث أن القوائم المالية هي ما يبني عليه البنوك، المتعاملين الاقتصاديين وحتى المؤسسة نفسها قراراتهم وبالتالي التقرير الموضوعي والمحايد للمدقق الداخلي حول مصداقية القوائم المالية يساهم في أخذ القرارات السليمة، كما أن المدقق الداخلي عند فحصه للقوائم المالية يكشف أخطاء واختلالات ممكن أن تعرض المؤسسة لمخاطر مالية لتأخذ المؤسسة إجراءات بشأنها، حيث تعتبر إدارة المخاطر بأنواعها من واجبات المدقق لذا فإن مهامه هي ركيزة أساسية لإدارة المخاطر.

وعموما فإن أعمال المدقق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم هي ركيزة أساسية لهذا النظام المتكامل الخاص ب: تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر واتخاذ القرار بمساعدة كل من مدقق الأداء والمدقق المحاسبي المالي الذين قامت المؤسسة بتدعيم خلية التدقيق بهم نظرا لكون حجم المؤسسة ونشاطاتها، كما يمكننا أن نقول في الأخير بأن التدقيق الداخلي الجيد للقوائم المالية يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة في المؤسسة وبالتالي انتهاز الفرص الاقتصادية، إدارة المخاطر بشكل جيد وتعزيز نظام الرقابة الداخلية.

## نتائج البحث:

يكتسي التدقيق الداخلي طابعا مهما في مؤسسة ميناء مستغانم حيث توصلنا في بحثنا إلى دوره المهم في العناصر التالية:

- ❖ يقوم المدقق الداخلي بتقييمه لنظام الرقابة الداخلية بتعزيز فاعليته وتحديثه من خلال:
  - قيامه بفحوصات للقوائم المالية والتأكد من مدى تطبيق السياسات والإجراءات المنصوص عليها.
  - استخراج نقاط قوة وضعف النظام.
  - التأكد من استمرار تطبيق نقاط القوة على مدار فترات زمنية منتظمة عن طريق اختبارات الاستمرارية، مع تقييم أهمية نقاط الضعف.
  - إجراء اختبارات سريرية التي يقوم بها المدقق مباشرة ودون إشعار مسبق للإدارة أو الموظفين لاكتشاف السلوكيات غير القانونية التي يحاول الموظفون إخفاءها.

- تقديم حوصلة شاملة "Document de synthèse" وهو بمثابة تقرير حول نظام الرقابة الداخلية يوضح فيه النتائج المتوصل إليها مع تقديم التوصيات والإرشادات.
- يساهم مدقق الأداء أيضا في تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييم درجة تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وكفاية نظام الرقابة الداخلية لها.
- ❖ بالنسبة لإدارة المخاطر:
  - تعتبر إدارة المخاطر من مهام المدقق الداخلي ويشمل نطاق عمله كشف هذه المخاطر وتداركها وتخفيف أضرارها.
  - إدارة المخاطر علم واسع وقائم بحد ذاته والمدقق الداخلي برغم أدائه لهذه المهمة إلا أنه ليس مختص في هذا المجال.
  - لا تتوفر مؤسسة ميناء مستغانم على مديرية أو قسم خاص بإدارة المخاطر.
- ❖ تمثل الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي إضافة لكل من مدقق الأداء والمدقق المحاسبي والمالي عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال:
  - توفير معلومات موثوقة حول مصداقية القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرارات مناسبة.
  - تقديم توصيات للإدارة العامة تعتمدها لاتخاذ القرارات المناسبة حول تحسين الأداء وتدارك النقائص.

#### مناقشة فرضيات البحث:

في إطار النتائج التي توصلنا إليها يتم مناقشة فرضيات البحث كالتالي:

- ❖ التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقييم صدق، دقة وفعالية العمليات في المؤسسة الاقتصادية إضافة لتصحيح الأخطاء ومعالجة الاختلالات كما يساهم في تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر واتخاذ القرار.
- ❖ يندرج ضمن نظام الرقابة الداخلية عدة مكونات تساعد في مجملها في تقييم المؤسسة، ويعتبر التدقيق الداخلي هو أداة تقييم هذا النظام وتحسينه.
- ❖ نعم، القوائم المالية هي تقارير دورية تعدها المؤسسات الاقتصادية للخلاصة حول وضعها المالي ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية محددة، إضافة لهذا تبين القوائم المالية المركز التنافسي للمؤسسة كما تكشف عن مخاطر مالية يمكن أن تتعرض إليها المؤسسة.
- ❖ صحيح أن التدقيق الداخلي يساهم في اتخاذ قرارات صائبة من خلال كونه أداة تصحيحية لمسار مؤسسة ميناء مستغانم بناءً على معلومات صادقة ودقيقة، لكن ليس فقط للمؤسسة بل حتى للأطراف الخارجية كالبنوك والمتعاملين الاقتصاديين.

#### تقديم التوصيات:

انطلاقا مما توصلنا إليه نقدم التوصيات التالية:

- ❖ الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتوفير عناية خاصة بها في المؤسسة من خلال تطويرها باستمرار بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في المجال وما يخدم المؤسسة وأهداف التدقيق الداخلي.
- ❖ حصول المدققين بانتظام على دورات تكوينية وتدريبية.
- ❖ تنظيم ورش عمل توعوية لتوعية الموظفين بأهمية التدقيق الداخلي والمغزى منه، لتعزيز تعاونهم مع المدقق الداخلي.
- ❖ تدعيم المؤسسة بمديرية أو قسم خاص بإدارة المخاطر أو تكوين المدقق الداخلي في هذا المجال.
- ❖ إشراك العمال والموظفين في عملية اتخاذ القرارات مما يتيح لهم العمل في ظروف عمل تريحهم ويتيح للمؤسسة الاستفادة من أفكارهم.

#### صعوبات البحث:

- ❖ محدودية الوقت وعدم كفايته للإلمام بجميع المعلومات المتعلقة بالتدقيق في المؤسسة نظرا لقصر مدة التربص وانشغال الموظفين.
- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية من المؤسسة وقلة المعلومات المتحصل عليها نظرا لسرية هذه المعلومات والتحفظ عليها من قبل المسؤولين.



قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2003.
- الدكتور هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان "جامعة عمان العربية للدراسات العليا"، 2006.
- شيراز أحمد خضر، معايير التدقيق الداخلي، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022.
- حامد نور الدين وعمارة مريم، التدقيق الداخلي للثبوتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر، الطبعة 01، 2016.
- وليم توماس وإمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق تعريب احمد حجاج وكمال الدين سعيد، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر السعودية، 1989.
- الدكتور أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- رضا خلاصي، مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، الأردن.
- الدكتور زاهي الرماحي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، عمان.
- محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006.
- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، الطبعة 02، بيروت، 2010.
- مصطفى عيسى خضير، المراجعة "المفاهيم والمعايير والإجراءات"، جامعة الملك مسعود، الطبعة 02، السعودية، 1996.
- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 01، 2005.
- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كتب عربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، القاهرة.
- خالد جمال الجعرات، معايير التدقيق الدولية 2007، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، 2008.
- عليان الشريف وأحمد الجعبري، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- عبد الوهاب نصر علي، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر-، 2015.

- وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية المفتوحة، بدون طبعة، 2007، الدنمارك.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة-الإطار النظري والإجراءات العملية-، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2009.
- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2006، الإسكندرية.
- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري، الطبعة الأولى، 2006، الأردن.
- عمر أحمد الهمشري، الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات، دار الصفاء للنشر، الطبعة 01، عمان، 2001.

#### مذكرات جامعية وأطروحات دكتوراه:

- فلاح علي، دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2016.
- الاحول جلول، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء الإداري-دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2019.
- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية الجزائر، 2009.
- محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 المؤتمر الدولي الثاني لمهنة التدقيق في الجزائر، جامعة سكيكدة، 2010.
- بوزيان أسماء، دور التدقيق الداخلي في التأثير على تسيير المؤسسة-دراسة حالة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، سنة 2022.
- بلغول غزلان وبلغول خيرة ريمة، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المؤسساتي-دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2021.
- الدكتور مسعود الصديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

- يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الذكاء المالي والإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين،- 2007.
- عمامرة عبد الله وابن جيلالي أبو قاسم، دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مينا مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2022.
- حميدات هوارية، التدقيق الداخلي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة EDIMCO مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-.
- ابراهيم رباح ابراهيم مدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة تخرج استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية -غزة-، فلسطين، 2011.
- كياس علي، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2016.
- لكحل فاطمة، دور التدقيق المحاسبي في ترشيد الأداء المؤسساتي -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2015.
- بن ناجي محمد الفاروق وابن معطي يوسف، دور القوائم المالية في تقييم وضعية المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2021.
- صفيح ياسر جواد وسويقية حمو، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم وحدة ENOF-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق مالي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2023.
- بوخاري سليمة عافية، أثر جودة التدقيق المحاسبي على القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2021.
- محيوت نسيم، دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل COSO على أداء المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة ميناء الجزائر EPAL-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2020.
- أسيا بوشارب، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك التنمية -مستغانم-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2023.
- بلعجال خديجة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2021.

- يسرى جعيجع وصليحة بن يطو، دور التدقيق الداخلي في فعالية نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مطاحن الحضنة-المسيلة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2022.
- عبد النور كتي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة-ECO-S-EST-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2018.
- مصطفىاوي نعيمة، دور التدقيق الداخلي في تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي-دراسة ميدانية على مستوى ولاية تيارت-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المحاسبة والمالية تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون-تيارت-، 2022.
- ولد موسى إيمان وسايح راضية، أهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مقاطعة نفظال للوقود بمستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2022.
- شيماء بولحشيش وصبرينة لباد، دور الاتصال الإداري في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة-دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية نموذجًا-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-، 2018.
- بن حمو زهرة، دور التدقيق الداخلي في دعم وتفعيل القرار داخل المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2018.

#### مقالات:

- زغبة طلال وشريط حسين الأمين، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 05، 2018.
- دكتور محمد مين علون، الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية "دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة"، المجلة العلمية الجزائرية، المجلد 16، العدد 04، 2017.
- خطاب دلال وزعبيط نور الدين، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2017.
- بن لدغم محمد وسعيداني محمد ونمشة ياسين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة SEROR-، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 04، 2017.
- لعروسي قرين زهرة، أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش.ذ.م.م AGGLOLUX بالمسيلة-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- تيزيري موساوي، اتخاذ القرار المهني، مجلة التربية والصحة النفسية، المجلد 03، العدد 01، 2009.

#### تشريعات قانونية:

- القرار العدد 19 المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، المواد رقم 1.210، 2.210، 3.210، 4.210، 5.210.
- القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق ل 25 مارس 2009 م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 19.

#### قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- IFACI : [www.ifaci.com/f.sommaire.htm.12/11/2003](http://www.ifaci.com/f.sommaire.htm.12/11/2003)
- The Institute of Internal Auditors, International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing, www.theiia.org, USA, 2012.
- Fatomata Nadiaye, Dagfinn Knutsen, Audit Manual, Office of Internal Oversight Services, New York, March 2009.
- Institute of internal auditors IIA, "code of ethics and standards for the Professional practice of internal auditing", 2004.

#### قائمة المراجع الخاصة بالجانب التطبيقي:

وثائق ومستندات من:

- مصلحة المالية والمحاسبة بمؤسسة ميناء مستغانم EPM.
- خلية التدقيق بمؤسسة ميناء مستغانم EPM.

الملاحق

### Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >  
Identifiant Fiscal : 099927078214891

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	2 443 858,25	568 324,58	1 875 533,67	19 166,67
Immobilisations corporelles	02	3 225 209 303,47	1 789 799 951,27	1 435 409 352,20	1 356 250 432,45
Terrains					
Bâtiments		478 124 218,49	179 607 290,81	298 516 927,68	324 312 624,84
Autres immobilisations corporelles		2 747 085 084,98	1 610 192 660,46	1 136 892 424,52	1 031 937 807,61
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	03	26 507 830,11		26 507 830,11	24 894 854,83
Immobilisations financières	04	70 000 000,00		70 000 000,00	70 000 000,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		70 000 000,00		70 000 000,00	70 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	05	109 684 897,31		109 684 897,31	76 346 606,80
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 433 845 889,14	1 790 368 275,85	1 643 477 613,29	1 527 511 060,75
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		119 202 466,14	83 159 819,72	36 042 646,42	22 902 088,27
Créances et emplois assimilés		235 230 388,76	24 099 397,18	211 130 991,58	306 068 692,84
Clients		104 136 119,28	23 380 782,03	80 755 337,25	125 363 363,34
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés		121 317 540,54		121 317 540,54	172 693 378,84
Autres créances et emplois assimilés		9 776 728,94	718 615,15	9 058 113,79	8 011 950,66
Disponibilités et assimilés		1 959 420 999,27		1 959 420 999,27	1 864 910 559,00
Placements et autres actifs financiers courants		1 450 000 000,00		1 450 000 000,00	1 400 000 000,00
Trésorerie		509 420 999,27		509 420 999,27	464 910 559,00
TOTAL ACTIF COURANT		2 313 853 854,17	107 259 216,90	2 206 594 637,27	2 193 881 340,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 747 699 743,31	1 897 627 492,75	3 850 072 250,56	3 721 392 400,86

## Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >  
Identifiant Fiscal : 099927078214891

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		806 786 580,78	424 493 871,73
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		273 399 340,92	579 043 990,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		2 580 185 921,70	2 503 537 861,80
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		2 293 463,83	2 293 463,83
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		794 562 056,28	741 596 988,96
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		796 855 520,11	743 890 452,79
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		34 758 591,26	21 033 113,16
Impôts		112 616 376,27	1 923 523,71
Autres dettes		325 655 841,22	278 314 070,56
TOTAL PASSIFS COURANTS III		473 030 808,75	301 270 707,43
TOTAL GENERAL PASSIF		3 850 072 250,56	3 548 699 022,02
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099927078214891

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 588 954 421,34	1 777 569 504,73
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 588 954 421,34</b>	<b>1 777 569 504,73</b>
Achats consommés		36 250 748,81	44 774 830,98
Services extérieurs et autres consommations		108 171 188,64	62 590 701,70
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>144 421 937,45</b>	<b>107 365 532,68</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>1 444 532 483,89</b>	<b>1 670 203 972,05</b>
Charges de personnel		837 278 626,07	704 109 292,24
Impôts, taxes et versements assimilés		33 861 028,67	36 321 045,93
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>573 392 829,15</b>	<b>929 773 633,88</b>
Autres produits opérationnels		10 867 043,07	7 422 382,04
Autres charges opérationnelles		7 002 630,03	7 518 619,56
Dotations aux amortissements et aux provisions		320 332 056,17	349 876 214,93
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 007 032,34	70 715 591,47
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>266 932 218,36</b>	<b>650 516 772,90</b>
Produits financiers		39 627 158,32	36 139 347,31
Charges financières			
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>		<b>39 627 158,32</b>	<b>36 139 347,31</b>
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>306 559 376,68</b>	<b>686 656 120,21</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		66 532 659,02	135 178 791,66
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-33 338 290,51	-24 877 362,50
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 649 455 655,07</b>	<b>1 891 846 825,55</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 376 090 646,90</b>	<b>1 315 492 134,50</b>
<b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>273 365 008,17</b>	<b>576 354 691,05</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		34 332,75	2 689 299,02
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>34 332,75</b>	<b>2 689 299,02</b>
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>273 399 340,92</b>	<b>579 043 990,07</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

# ملخص

## ملخص:

من خلال إنجازنا لهذا البحث توصلنا إلى أهمية التدقيق الداخلي كأداة مستقلة وموضوعية في تقييم العمليات داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يسهم في ضمان سلامة البيانات المالية وتطبيق المعايير المحاسبية وإدارة المخاطر بشكل فعال. يتمثل دوره أيضًا في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتوفير معلومات موثوقة لاتخاذ القرارات الصائبة.

ويظهر من خلال النتائج التي توصلنا إليها من تريضنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن التدقيق الداخلي في المؤسسة يلعب دورًا أساسيًا في تقييم نظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تقديم توصيات لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمصدقية، بالإضافة إلى ذلك، تبرز نتائج البحث أهمية تدقيق القوائم المالية كأداة لتقييم أداء المؤسسة وتحديد المخاطر المالية وإدارة المخاطر عامة كونها من مهام المدقق الداخلي، كما تؤكد النتائج دور التدقيق الداخلي في تحقيق الشفافية والمصدقية لهذه القوائم والوضع العام للمؤسسة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة.

## الكلمات المفتاحية:

التدقيق الداخلي، بيانات مالية، قوائم مالية، معايير محاسبية، رقابة داخلية، إدارة المخاطر، اتخاذ القرار.

## Abstract:

Through our completion of this research, we have underscored the importance of internal auditing as an independent and objective tool in evaluating operations within economic institutions. It contributes to ensuring the integrity of financial data, adherence to accounting standards, and effective risk management. Its role extends to enhancing the effectiveness of internal control system and providing reliable information for making the right decisions.

The results obtained from our internship at the Port of Mostaganem institution demonstrate that internal auditing plays a fundamental role in assessing the internal control system and offering recommendations for performance improvement, transparency enhancement, and credibility promotion. Additionally, the research findings highlight the importance of auditing financial statements as a tool to evaluate institutional performance, identify financial risks, and manage risks in general, given that it falls within the tasks of internal auditors. The results affirm the role of internal auditing in achieving transparency and credibility for these financial statements and the overall status of the institution, leading to informed decision-making

**Keywords:** internal auditing, financial data, financial statements, accounting standards, internal control, risks management, decision making.